مجلة العلوم الإنسانية العربية
المجلد (٦) العدد (١)
الإصدار التاسع عشر
(١-٢٦) ٢٠٢٥

صعود البكوية في مصر العثمانية: دراسة تاريخية للتحولات السياسية في القاهرة خلال القرن السابع عشر

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

مؤمن غانم

ماجيستير العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة السوربون

طالب دكتوراة تاريخ ونظريات العمارة، جامعة القاهرة

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٥ يناير ٢٠٢٥م

الملخص

يعرض هذا المقال سردية تاريخية عن صعود واستقرار طبقة البكوات كممثلين للسلطة الحاكمة في المجتمع المصري خلال القرن ١٧. من المستقر في تاريخ مصر خلال حقبة الحكم العثماني لها (١٥١٧-١٧٩٨م) أن أمراء المماليك سرعان ما سيطروا على الأوضاع الداخلية للبلاد بعد عقود قليلة من الهيمنة العثمانية المركزية. مع ذلك فإن تاريخ هذه الطبقة العسكرية من الامراء وسيطرتهم على الواقع السياسي المصري لازال منقوصا ويشوبه الضبابية في توضيح الحقائق. يدور الموضوع العام لهذا المقال البحثي حول هذه الحقيقة المتعلقة بالتاريخ السياسي لمصر خلال الحقبة العثمانية، وبشكل محدد فإن موضوع المقال هو تاريخ طبقة النخبة العسكرية في المجتمع المصري خلال القرن ١٧.

المشكلة التي يحاول البحث المساهمة في معالجتها هي غياب تاريخ تفصيلي لطبقة أمراء العسكر التي سيطرت على إدارة البلاد المصرية خلال الحقبة العثمانية. وقد تم اختيار القرن السابع عشر لتحديد إطار الدراسة الزمني بناء على القراءات الخاصة بالدراسات الرئيسية في المجال والتي تؤكد على نشوء هذه الطبقة في هذه الفترة الزمنية. والهدف من وراء هذه الدراسة هو عرض تصور عن نشوء طبقة الامراء العسكر التي عرفت باسم البكوات، وتوضيح السياق السياسي خلال القرن، وبيان الملامح الثقافية العامة لها في سياق المجتمع المصري. وقد تم الاعتماد على نهج استقراء المصادر التاريخية المعاصرة للأحداث بشكل رئيسي، واستخراج المعلومات ذات الصلة وتحليلها بهدف تكوين تصور متسق عن واقع الاحداث السياسية.

الكلمات المفتاحية: مصر العثمانية، البكوات، القاهرة الإسلامية، امير الحج، رضوان بك الفقارى.

* مقدمة

قصة نشوء طبقة البكوات وسيطرتهم على الواقع السياسي المصري يعد من أكثر المواضيع إثارة في تاريخ الحقبة

العثمانية[1]، هكذا يعلق ميشيل ونتر في دراسته حول الحقبة العثمانية بمصر (المجتمع المصري تحت الحكم العثماني). على الرغم من أن ونتر أقر الرؤية التقليدية التي تفترض أن نشوء هذه الطبقة يشير الى استمرار حكم المماليك السابق ، إلا أنه يشرح أيضا أن التأريخ التفصيلي لهذه الطبقة (الظاهرة) مازال ناقصا. هذه الملاحظة الحادة حول غياب محاولات كتابة تاريخ تفصيلى للبكوات في الحقبة العثمانية سارية حتى كتابة هذا المقال ، باستثناء دراسات جين هاثواى عن البيت القاذدغلى في القرن ١٨[2]، وقد تسبب هذا الغياب فى نوع من الضبابية تحيط بالتاريخ السياسى المصري في الحقبة محل الدراسة. إن غرض البحث في هذا المقال هو تكوين تصور عن طبقة البكوات كما كانت في القرن السابع عشر بالاعتماد، بشكل رئيسى، على الكتابات التاريخية المعاصرة للأحداث. يتكون المقال من ثلاثة أقسام، القسم الأول بمثابة تمهيد عام عن المبادئ السياسية لإدارة القاهرة والأقاليم الأخرى من قبل الدولة العثمانية. القسمان الثانى والثالث يمثلان الجزء الرئيسى من المقال، يقدم القسم الثانى سرد تاريخى للأحداث السياسية في القاهرة عبر القرن ١٧، من واقع الكتابات المعاصرة لها، بهدف الكشف عن السياق العام لصعود سلطة البكوات. ويستكمل القسم الثالث استكشاف ملامح سيطرة الأمراء المماليك على الواقع السياسى للقاهرة من خلال سرد لتاريخ منصب مهم، ربما كان الأكثر شهرة وشعبية في القاهرة، وهو منصب أمير الحج، أيضا من واقع الكتابات المعاصرة للأحداث، يظهر فيه ارتباط الرياسة السياسية للبكوات وصعود الفرق وصراعها بتاريخ هذا المنصب.

*** الإشكالية وخصوصية البحث**

كما أشرنا، فإن مشكلة الموضوع المطروح، مثل كافة مواضيع البحث التاريخى خلال الحقبة العثمانية بمصر، هو نقص الدراسات المعاصرة التي من شأنها الامداد بالتفاصيل التاريخية حول هذه الحقبة. كذلك فإن معظم الدراسات الرئيسية في المجال تطرح رؤية منغمسة في تفاصيل الصراعات الداخلية وتظهر التاريخ العام لهذه الطبقة في سياق من المؤامرات فيما بينها، و التغريب عن التوجهات المجتمعية والثقافية المحيطة بها. وهنا تكمن خصوصية هذا المقال في تقديمه لتصور ثقافى واجتماعى يركز تحديدا على الصعود السياسى لطبقة البكوات.

*** السياسات العامة للحكم العثماني في مصر**

يمكن الافتراض بأن البنية الأساسية لمنظومة الإدارة التي تشكلت فى مصر إبان الحكم العثمانى قد وضعها إبراهيم باشا الفرنجى (١٤٩٤-١٥٣٦م). والتى هى مزيج من التقاليد الإدارية المملوكية السابقة، مع العديد من التغييرات والإضافات التى تضمن السيطرة وتحقيق مصالح ديوان إسطنبول. عند قدوم إبراهيم باشا الى مصر عام ١٥٢٤م، كان قد تقلد حديثا الصدر الأعظم للسلطان سليمان القانوني، وقد تمتع بسلطة مطلقة. جاء إبراهيم باشا مصطحبا معه كبير كتاب الديوان الهمايونى في مهمة خاصة لترتيب أوضاع الديار المصرية، استقر خلالها فى مصر بضع شهور. كان ذلك بعد

[1] ونتر، مايكل، ١٩٩٢م. المجتمع المصري تحت الحكم العثمانى، ترجمة: إبراهيم، محمد إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١م، القاهرة. ص ٦٢، ٩٨

[2] Hathaway, Janeh, 1997. The Politics of Households in Ottoman Egypt: The Rise of the Qazdaglis. Cambridge University Press. . Pp. xvii + 198

فتنة أحمد باشا والى مصر بين (١٥٢٣-١٥٢٤م)، الملقب بالخائن، والمقرب السابق من السلطان الذي حاول استغلال تمرد العساكر الجراكسة والانفراد بحكم مصر[٣] . لقد كان الهدف الرئيسى من مأمورية إبراهيم باشا الاستثنائية هو وضع حل لمأزق اضطراب الديار المصرية التى يستمر بها التمرد على الدولة منذ وفاة خاير بك عام ١٥٢٢م.

كانت محصلة عملية ترتيب الإدارة التى قام بها إبراهيم باشا هى إصداره (لقانون نامة مصر) عام ١٥٢٥م، والذي قام بكتابته مصطفى التوقيعى (ت ١٥٦٧م) كبير كتاب ديوان الباب العالى[٤]. يمثل إقرار قانون نامة مصر أهم التطويرات التى أدخلها النظام العثمانى فى منظومة عمل الدولة. تجدر الإشارة بأن القوانين المكتوبة كانت صفة مكتسبة لنظام الإدارة العثماني الذي تطور كثيرا من السلطان محمد الفاتح (ت. ١٤٨١م) حتى سليمان الأول المعروف بالقانونى (ت. ١٥٦٦م). على الرغم من أن قانون العثمانيين لم يتم العمل به بشكل كامل إلا انه يمكن تلخيص وصف السياسة العامة للحكم والإدارة التي وضعها الديوان السلطاني من خلال استعراض هذا القانون[٥].

شكل (١) إبراهيم باشا الفرنجى، نقش للرسام الفرنسي Johann Theodor de Bry (1561-1623). على الرغم من المدة القصيرة لولاية إبراهيم باشا في مصر (بضعة أشهر خلال ١٦٢٥م) الا انها تعد مرحلة حاسمة في إرساء قواعد الإدارة السياسية للبلاد من قبل الحكومة العثمانية.

كان الهدف من (قانون نامة مصر). هو إقرار دستور مكتوب يحكم إدارة البلد بأكملها، وهو مرتبط بفترة نضوج وتطور للقوانين العثمانية المكتوبة فى القرن السادس عشر [٦]. ومن الجدير بالذكر وجود العديد من الإشارات من المصادر العثمانية التاريخية المختلفة لإتباع قوانين قايتباى في صياغة قانون ولاية مصر أو غيرها من الولايات، مثل قانون أضنة وقانون دمشق[٧]، وعلى الرغم من ذلك فإن قانون العثمانيين

[٣] أوزتونا، يلماز، ١٩٨٨. تاريخ الدولة العثمانية (مج ١). ترجمة عدنان محمود سلمان. مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، إسطنبول. مج١، ص ٢٦٤، ٢٦٥، ٣٤٩.
[٤] التوقيعى، مصطفى بن جلال الدين ، ١٥٢٥م. قانون نامة مصر الذي أصدره السلطان القانوني. ترجمة و تحقيق: أحمد فؤاد متولى، مكتبة الأنجلو، ١٩٨٦م، القاهرة. ص ٦.
[٥] ونتر، مايكل، ١٩٩٢.ص٨٥، ٩١، ٩٢.

[6] Ruth Miller, 2008. The Legal History of the Ottoman Empire. In History Compass no. 6/1, (286-296) 10.1111/j.1478-0542.2007. 00492.x
[7] Burak, Guy, 2014. Between the Kanon of Qaytbay and Ottoman Yasaq: A Note on the Ottomans' Dynastic Law. Journal of Islamic Studies. 26. 1-23. 10.1093/jis/etu038

كان جديدا تماما من حيث الإجراء، وهو إقرار القانون المكتوب كأساس رسمى للحكم والإدارة لأول مرة فى مصر[8]. والفقرة التالية هي خاتمة لنص القانون تبين أن مواده هي دستور دائم للبلاد وتضع شروط تغيير أي منها.

" لا يجوز الإهمال، أو التكاسل، أو التقاعس، أو التأجيل في تنفيذ ما تضمنه القانون الشريف من مواد وأحكام وأقانين مصالح المهام، مهما تغيرت الأوضاع والاطوار، وتوالت الدهور والاعمار، وهى مواد ذكرت وحددت وبينت وسطرت. وإذا كان من الضرورى — عند تنفيذ الأوامر والنواهى المبينة والمشروحة في القانون– عرض الامر على الأبواب العالية بخصوص ما يستجد من مسائل لم تذكر" (التوقيعى، مصطفى بن جلال الدين، ١٥٢٥. ص ٩٤)

يظهر قانون نامة مصر العقلية التي سعى بها العثمانيون للسيطرة على مصر وإدارتها. حيث يمكن تلخيص هذه العقلية في أربع سمات أو مظاهر رئيسية، المظهر الأول هو تفتيت احتكار السلطة المحتمل للنخبة الحاكمة العسكرية من خلال مجموعة متداخلة من السلطات تحكم وتراقب بعضها البعض، المظهر الثانى حسن استغلال مصادر الدخل المهمة المتمثلة في الأراضي الزراعية والموانئ والثروة العقارية، المظهر الثالث السيطرة الإدارية والوظيفية على فرق الجيش، المظهر الرابع المراقبة المستمرة باستخدام التدوين وتسجيل البيانات.

كانت السلطات الرئيسية في إدارة الحكم العثمانى بمصر تتلخص في أربعة مناصب، المنصب الأول والى البلاد (برتبة باشا) وكان محدد الولاية والسلطات، سلطته تقع على قادة الجيش في المقام الأول، وتقل فيما يتعلق بالشئون المالية التي كانت من شئان المنصب الثانى، أمين البلاد (الدفتردار). لقد ظلت سلطات الباشا تتقلص حتى صارت تقريبا هامشية مع منتصف القرن الذى يتعرض له البحث، أما الدفتردار تعاظمت سلطته وصار من مناصب رياسة مصر بين ضباط المماليك الذين كانوا قد سيطرو عليه في نفس الفترة، كان للدفتردار ديوان مستقل ومكتب خاص مثل الباشا ، يشترك فيه مع مدير مكتب بيت المال (الروزنامجى) في إصدار الحسابات المالية السنوية من مصروفات على الجيش والمرتبات والأوقاف وعوائد من الضرائب المختلفة، وإرسالها الى إسطنبول، بمعنى أخر كان الدفتردار هو المتحكم الأول في الادارة بمصر، وبذلك نستطيع أن نفهم كونه من مناصب الرياسة في ذلك الوقت. المنصب الثالث هو قاضى عسكر أو قاضى القضاة، تمتع بسلطات متسعة واستقلالية كبيرة تتبع مكتب شيخ الإسلام في إسطنبول، وقد دعمت استقلاليته دوره الرقابى الهام الذي كان يضطلع به بين السلطات العسكرية والإدارية المختلفة. المنصب الرابع الرئيسى في منظومة الإدارة العثمانية لمصر هو إمارة الحج، وعلى الرغم من أهمية موضوع الحج عموما بالنسبة للباب العالى لم يتم ذكر المنصب في قانون نامة مصر. يتناول المقال لاحقا منصب أمير الحج في القرن ١٧، وقد أصبح وقتها اهم منصب سياسى في مصر.

*** المشهد السياسي في القاهرة عبر القرن السابع عشر**

يقدم هذا القسم سرد موجز للمشهد السياسي القاهري في القرن ١٧، بالتحديد من عام ١٦٩٤م مع ما

[8] Behrens-Abouseif, Doris, 1994. Egypt's Adjustment to Ottoman Rule, Institutions, Waqf and Architecture in Cairo (16th & 17th Centuries). Leiden, The Netherlands: Brill. Pp. 35–45.

يعرف تاريخيا بفتنة السباهية، وحتى عام ١٧١١م مع ما يعرف باسم فتنة إفرنج احمد. الهدف من هذا السرد هو بيان وعرض السياق السياسي التاريخي لتمكن الأمراء المحليين من السلطة في القاهرة، بالاعتماد بشكل شبه كلى على كتب المؤرخين المعاصرين للأحداث.

١- المؤرخين لتاريخ القاهرة السياسي في القرن ١٧

الاهتمام الأكاديمي الحديث ببحث الحقبة العثمانية بمصر، الذي تم الإشارة اليه فى فصل المقدمة، أسفر عن نشر وتحقيق عدد كبير من المصادر الأولية لهذه الحقبة، واكتشاف مصادر لم تكن معروفة من قبل. ومع ذلك فإن استغلال هذه المصادر واستخدامها في الأبحاث ذات الصلة مازال محدود ويتسم بالتعميم، ومن الصعب الحصول على تفسير تفصيلى متسلسل للأحداث السياسية في القاهرة العثمانية من الدراسات المعاصرة، هذا الى جانب التفسيرات المتعارضة حول طبيعة ودور الأمراء المماليك[٩]. لذلك لجأ البحث الى تكوين هذا السرد بالاعتماد بشكل رئيسى على الروايات التاريخية المعاصرة للأحداث والتي تعود الى القرن ١٧ حتى منتصف القرن ١٨.

تعتبر كتابات محمد بن ابى السرور البكرى [١٠]هي المرجع الأساسي لهذا الجزء فيما يخص النصف الأول من القرن ١٧ . والمعنى هنا: -

١- (كشف الكربة في رفع الطلبة)[١١]، يركز فيه على سرد تفاصيل واقعة تاريخية مهمة عام ١٦٠٧-١٦٠٨م تخص نجاح والى مصر الجديد وقتها (محمد باشا) في القضاء على تمردات العسكر المتمركزين في المحافظات بعد سنوات من الاضطرابات والاخلال بالأمن العام في القاهرة.

٢- (المنح الرحمانية في الدولة العثمانية)[١٢]، ويستخدم البحث الجزء الخاص بسرد حوليات السنوات من ١٦٠٠-١٦٢١م

٣- (النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية)[١٣]، ويستخدم البحث الجزء الخاص بالسنوات من ١٦٢٦-

[٩] على سبيل المثال المقارنة بين سردية اثنين من الأبحاث الرئيسية في المجال : ونتر، مايكل، ١٩٩٢. المجتمع المصري تحت الحكم العثماني. ترجمة: إبراهيم، محمد إبراهيم، ٢٠٠١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. ص ٩٤-١٣٤، و هاثواى، جين،١٩٩٧. سياسات الزمر الحاكمة في مصر العثمانية. ترجمة الشيخ، عبد الرحمن، ٢٠٠٣، المشروع القومى للترجمة (عدد ٤١٨)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة. ص ٤١-٤٩.

[١٠] شمس الدين محمد بن محمد بن ابى السرور بن محمد بن على البكرى الصديقى(١٥٨٨-١٦٧٦م): لاحظ (Abdul-Karim Rafeq, 1975) الخلط في العديد من المصادر التاريخية ومعظم الدراسات المعاصرة حول شخصية المؤرخ ابن ابى السرور مع اخرين من عائلة البكرى ، في تاريخ الوفاة (١٦٧٦م) الذى غالبا متقدم على التاريخ الحقيقى بعشرين عام تقريبا (اقصى تاريخ في كتابات ابن ابى السرور عام ١٦٥٣م)، وكذلك في بعض المؤلفات في مجالات الفقه والتفسير والتصوف التى أيضا يختلط نسبها مع أسماء شبيهة من عائلة البكرى. للمعلومات التفصيلية حول هذا التضارب انظر: البريدى، فاطمة يحيى زكريا، ٢٠١٥. محمد بن أبى السرور البكرى ودوره في حركة التدوين التاريخى (٩٩٨هـ../ ١٥٨٩م-...؟). مجلة المؤرخ المصري، ع٤٦، ١٠٩-١٣٣.

[١١] البكرى، محمد زين العابدين بن ابى السرور، ١٦٠٨. كشف الكربة في رفع الطلبة. تحقيق: عبد الرحيم، عبد الرحمن عبد الرحيم، ١٩٧٦ ، في دراسات في المجلة المصرية التاريخية، ع٢٣، ص ٢٩١-٣٨٤.

[١٢] البكرى، محمد بن أبى السرور، ١٩٢١. المنح الرحمانية في الدولة العثمانية وذيله اللطائف الربانية على المنح الرحمانية. تحقيق: الصباغ، ليلى، ١٩٩٥، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبى. ٥٧٤ ص. يتناول تاريخ الدولة العثمانية منذ عثمان المؤسس وصولا الى مصطفى الأول عام ١٦١٨م. ثم يبدأ التأريخ لولاة مصر العثمانيين مع ذكر الاحداث الهامة وأحوال المجتمع المصري وتقلباتها. ويشمل وصف سير وأعمال بعض من شخصيات عائلة البكرى. وقد استأنف ما انتهى اليه بملحق أضافه لهذا العمل (اللطائف)، استكمل فيه التأريخ حتى عام ١٦٢١م.

[١٣] البكرى، محمد زين العابدين بن ابى السرور ، ١٦٣٢. النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية، تحقيق عبد الرازق عبد الرازق عيسى، ١٩٩٨م، مكتبة النيل، القاهرة. يتناول تاريخ مصر منذ اقدم العصور بإيجاز شديد كتمهيد لا يخلو من عنصر الاسطورة السائد فى ذلك الوقت عند الكتابة عن الحضارات القديمة. ثم يتناول بشكل مركز حكام مصر فى منذ الفتح الاسلامى كما وردت فى كتابات المؤرخين السابقين. ثم

١٦٣٢م، حيث يسجل المؤلف اهم الاحداث السياسية والاجتماعية. ملحوظة القسم الخير عن امتيازات مصر

٤- (الروضة المأنوسة في أخبار المحروسة)[١٤]، يعد هذا العمل تاريخ سياسى موجز للقاهرة أثناء الحقبة العثمانية وحتى ١٦٤٤م لذلك لا غنى عنه في هذا البحث. يورد ابن أبى السرور في المقدمة " هذا الكتاب اقتطعت فيه أزهر تواريخى التي ألفتها".

٥- (الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهر)[١٥]، هو اخر الكتابات التاريخية لابن ابى السرور ويؤرخ فيه للأحداث حتى عام ١٦٥٠م. ويضم بدء من العام ١٦٤٥م سرد تفصيلى يضم جوانب ومظاهر مختلفة في المجتمع القاهرى، العسكرية والسياسية والدينية، والإدارية، والاقتصادية، وغيرها.

وتمثل أعمال هذا المؤرخ وقفة مهمة من بين مؤرخى الحوليات العديدين في الحقبة العثمانية، بسبب طبيعة المكانة التي تمتع بها اجتماعيا وسياسيا، ويمكن القول إن ابن ابى السرور كان الأكثر قربا للطبقة الحاكمة من المؤرخين العلماء[١٦]، وهو نفسه كان يعد من أصحاب النفوذ السياسى بحكم منصبه كشيخ للطريقة البكرية واسعة النفوذ في هذه الفترة، كان قريبا من رجال الدولة ويحضر رسميا الجمعيات العامة التي يعقدها الديوان وداخل دائرة صنع واتخاذ القرار في القاهرة . كذلك بسبب غزارة الإنتاج في حقل تاريخ مصر العثمانى بالنسبة الى باقى المؤرخين من نفس الحقبة، تؤهله ليحتل محطة رئيسية بين ابن اياس والجبرتى[١٧].

بالإضافة الى الاعمال المذكورة أعلاه لابن أبى السرور كمصدر تاريخى للنصف الأول من القرن ١٧، تم استخدام كتاب(لطائف أخبار الأول فيمن تصرف بمصر من أرباب الدول)[١٨] ، لمحمد بن عبد المعطى الإسحاقي[١٩]، أديب مصري من المنوفية. يبرز موقف الإسحاقي من الولاة الباشوات بالسلبي والإيجابي كمظهر مختلف عن الذي نجده عند أبى السرور البكرى من مدح مستمر للولاة والحكام

بعد ذلك يبدء بالتأريخ بنوع من التفصيل للولاة العثمانيين واسماء من تولو منصب قاضى عسكر.

[١٤] البكرى، محمد زين العابدين بن ابى السرور، ١٦٤٤. الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة، تحقيق عبد الرازق، عبد الرازق عيسى، ١٩٩٧، القاهرة.

[١٥] يوجد العديد من النسخ لهذا المخطوط مشار اليها في الدراسات المعاصرة ذات الصلة، وقد تم الاعتماد على النسخة المحفوظة بمكتبة باريس الوطنية، والمتاحة عبر موقع المكتبة على الانترنت: البكرى، محمد ابن ابى السرور، ١٦٤٥. الكواكب السائرة في اخبار مصر والقاهرة. مخطوط رقم (٧٨٤ عربى)، مكتبة باريس الوطنية، باريس. ١٧٥ ورقة. Retrieved from https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/btv1b110010884/f7.item

[١٦] عبد اللطيف، ليلى، ١٩٧٦. ابن أبى السرور البكرى: عصره ومؤلفاته. في: بحوث في التاريخ الحديث، القاهرة.

[17] Abdul-Karim Rafek, 1975. Ibn Abi 'l-Surūr and His Work. Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London, Vol.38, No. 1, pp. 24-31. Cambridge University Press, Cambridge.

[١٨] الاسحاقى، محمد بن عبد المعطى، ١٦٢١. كتاب لطائف أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول. مخطوط بخط اليد، ١٨٦٠م. ٣٩٢ ص. متاح عبر الانترنت ضمن المشاع الابداعى، وصفحة العنوان مختوم بختم ازرق عليه التالى: وقف لله تعالى ومقره بيت السجادة البكرية.

[١٩] محمد بن عبد المعطي بن أبي الفتح ابن أحمد بن عبد المغني الإسحاقي المنوفي: مؤرخ، أديب، مصري. من أهل منوف، مولدا ووفاة. له (لطائف أخبار الأول فيمن تصرف بمصر من أرباب الدول)، (الروض الباسم في أخبار من مضى من العوالم) انتهى به إلى سنة ١٠٤٢ هـ و (لوامع التنوير في شرح الكوكب المنير) و (دوحة الأزهار) فيمن ولي الديار المصرية. (خلاصة الأثر، ج٢، ص ٢٨٩)

العثمانيين بشكل أشبه بالكتابة الديوانية الرسمية. وهو يتناول الأحداث حتى عام ١٦٢١م.

بالنسبة للنصف الثانى من القرن السابع عشر فالمرجع الرئيسى لهذا الجزء هو كتاب (تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب)[٢٠]، ليوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل[٢١] ، أديب مصري من مدينة ملوي، وهو يؤرخ للسنوات حتى عام ١٧١٨م. وجدير بالذكر في سياق هذا البحث أن ناسخ المخطوط كان أحد البكوات من أصدقاء ابن الوكيل، مرتضى بك بن مصطفى بك بن حسن بك، كان من موظفي ديوان القلعة[٢٢] وقد ذيل النسخة باستكمال التأريخ حتى ١٧٢٣م. تعطى هذه الصداقة مؤشر لدرجة الاندماج الكبيرة لطبقة البكوات في المجتمع المصري، كما يشرح الجزء الأخير من هذا الفصل، وقد يكون مرتضى بك أحد المصادر لابن الوكيل في التفاصيل السياسية الدقيقة التي أوردها في كتابه.

بجانب تاريخ ابن الوكيل، المراجع التاريخية الأخرى المستخدمة في تكوين تصور سياسى للنصف الثانى من القرن هي: كتاب (تاريخ مصر ابتداء من واقعة الضرب)[٢٣] لمحمد بن محمود، مجهول الأصل، وترجح كتابته انه من المؤرخين الأجناد[٢٤]، وهو يؤرخ للأحداث السياسية من واقع معايشة الأحداث في قلعة القاهرة من ١٦٦٥ الى ١٧٠١م. وكذلك (تراجم الصواعق في واقعة الصناجق)[٢٥] لأبى بكر الصوالحى[٢٦] الذي يركز على حادثة سياسية معينة في ١٦٦٠م تتعلق بالضباط المماليك، يتناولها أيضا (تاريخ الأستاذ سيدي على أبو الحسن وفا)[٢٧] الذي يركز على الاحداث السياسية في القاهرة خلال السنوات من ١٦٦٠ الى ١٦٦٥م.

كذلك استعان الباحث بكتابات المؤرخين من النصف الأول من القرن ١٨ وبشكل خاص (الدرة المصانة في أخبار الكنانة)[٢٨] الذي وردت فيه العديد من الملاحظات الدقيقة حول أوضاع البكوات، فقد كان المؤلف (أحمد

[٢٠] ابن الوكيل، يوسف الملوانى، ١٧١٩م. تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنّواب، ت: محمد الششتاوى، دار الأفاق العربية، ١٩٩٩م، القاهرة. ٢٩٥ ص.

[٢١] ابن الوكيل: هو (يوسف بن محمد الميلوي المولوى أبو الحجاج المعروف بابن الوكيل (...-١٧١٩) أديب، لطيف التصانيف.
كان بمصر. من كتبه "تغريد العندليب على غصن الأندلس الرطيب - خ " رأيته في خزانة محمد بن الهادي المنوني، الحسني، بمكناس، بخط يوسف بن عبد الله الديريني الرفاعيّ، اختصر به "نفح الطيب " في مجلد ضخم، وزاد عليه فوائد، وكان انتهاؤه منه في مصر، يوم الأحد ٦ ذي القعدة ١١١٤ و "أحسن المسالك لأخبار البرامك - خ " و " بغية المسامر وغنية المسافر - خ") (الزركلى، مج٨، ص ٢٥٢)

[٢٢] ابن الوكيل، يوسف الملوانى، ١٧١٩م. ص ٢٦٥.

[٢٣] محمد بن محمود، ١٧٠١م. تاريخ مصر إبتداء من واقعة الضرب سنة ١٠٧٦ه حتى سنة ١١١٣ه. ت: بشير زين العابدين، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧. ٣١٨ ص.

[٢٤] يتم تقسيم مؤرخين مصر في العصر العثمانى الى مدرستين أو فرقتين، الأولى مدرسة العلماء وهى الغالبية من المؤرخين، والثانية مدرسة الاجناد، والمقصود بها مجموعة الكتابات التاريخية التي تعود الى افراد من طبقة العسكر .

[٢٥] الصوالحى، إبراهيم بن ابى بكر العوفى، ١٦٦٥. تراجم الصواعق في واقعة الصناجق، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، ١٩٨٦م، القاهرة. ٢٠٨ ص.

[٢٦] برهان الدين إبراهيم بن أبي بكر بن إسماعيل ابن محمد الذنابي العوفي الصالحي1030هـ1620- م 1094 /هـ1683- م المصري المولد والوفاة الحنبلي. عالم دين وفقية ومؤرخ مصري . (المحبى، ج١، ص ٩)

[٢٧] أبو الحسن وفا، على، ١٧٠١م. تاريخ الأستاذ سيدى أبو الحسن وفا، تحقيق: بشير زين العابدين، في مجلة المؤرخ العربى، ع١٦، (ص٣٢٧-٣٦٠)، ٢٠٠٨م، القاهرة.

[٢٨] أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان، ١٧٥٤. كتاب الدره المصانة في أخبار الكنانة في أخبار ما وقع بمصر في دولة المماليك من السناجق والكشاف والسبعة أوجاقات والدولة وعوايدهم والباشا الى اخر سنة ثمان، وستين، ومائة، وألف. تحقيق: عبد الرحيم، عبد الرحمن عبد الرحيم، ١٩٨٩، في (نصوص عربية ودراسات إسلامية)، مج ٢٨، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة. ٢٩٤ ص.

الدمرداش) أحد أمراء فرقة العزب، لذلك يعد من مؤرخى مدرسة الاجناد. و أخيرا (أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات)[٢٩]، لأحمد شلبى عبد الغنى، من طبقة علماء القاهرة، يتناول فيه تاريخ الولاة والاحداث السياسية والاقتصادية الهامة حتى عام ١٧٣٧م، وقد دمج في كتابته ما بين المصادر السابقة ومعاصرته للأحداث.

٢- سرد المشهد السياسى فى القاهرة عبر القرن ١٧

١- أزمة جند السباهية مع أولاد العرب

تكشف كتب الحوليات أن الأوضاع السياسية بمصر كانت مضطربة فى نهاية القرن ١٦ ومطلع القرن ١٧، بعد استقرار نسبى لسنوات عديدة. اضطراب اجتماعى متنامى، تسبب فيه رفع الضرائب من قبل العساكر المسئولين عن مقاطعات الأرياف، من يسمون جند السباهية، تصبح هى العنوان الرئيسى للمشهد السياسى المصرى فى مطلع القرن [٣٠]. يمكننا رصد بداية لهذه الفتنة بالتوازى مع تولى أويس باشا الديار المصرية (١٥٨٧-١٥٩١م).

جاء أويس باشا فى وضع خزينة مالية سيء للغاية، وكانت حادثة الوالى حسن باشا الخادم (تولى من ١٥٨٠ الى ١٥٨٣ م) الذي قد ثبت عليه سرقة الخزينة جعلت من التفتيش المالى ومحاسبة الباشا عند مغادرة منصبه أكثر حزما من ذي قبل. كان الوضع المالى المضطرب نابعا من خلل سياسى فى السيطرة على حكم الأقاليم. حيث الأقاليم الداخلية وضعت في القانون تحت حكام الكشاف و حماية ثلاث فرق عسكرية (الكوكليان والتفنكجيان والجراكسة) من الفرق السبعة للجيش، وقد تمكن كبار العسكريين من هذه الفرق عبر استقرارهم لسنوات من أن يجمعوا الضرائب لحسابهم الشخصى و يقرروا مبالغ إضافية على الفلاحين والحرفيين والتجار. أدى هذا التمرد الى موقف مالى صعب للخزينة لم يصلح معه تقليص مرتبات الجند والموظفين. ويبدو أن أويس باشا أراد التخلص من هذه المسؤولية فدفع بإسناد وظيفة تقسيط التزام الأقاليم السنوية الى القاضى على بن القاف، "وصار القاضي على بن القاف يتصرف فى أقاليم مصر لمن أحب واختار"[٣١]. ويبدو أن سياسة هذا القاضى جعلت الوضع أكثر سوء وسمحت للمضاربين بعد دفع مبالغ للخزينة أن يزيدوا من الضرائب كما شاءوا. هذه المطالب الضريبية الإضافية، أو (الطُلْبة)[٣٢] كما سماها مؤرخو عصرها، كانت عنوانا لصراعات وانقسامات دموية عنيفة بين ضباط الفرق العسكرية المختلفة. وفجرت هذه الصراعات فى تحصيل الأموال ثورة فوضوية عارمة من قبل جند السباهية هددت الباشا نفسه واقتحمت مخدعه الخاص، وتم اختطاف ابنه رهينة، وقد أدت الاحداث الى إعدام القاضى على بن القاف هو ومعاونه فى تطبيق سياسته القاضى (شمس الدين بن زحلق)، الذي كان يتولى نظارة وقف الحرميين الشريفين بمصر. ولم يهدئ عساكر السباهية من إثارة الشغب والقتل

[٢٩] عبد الغنى، أحمد شلبى، ١٧٣٧. أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، ت. عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن، ١٩٧٨، مكتبة الخانجى، القاهرة. ١٥٠ ص.

[٣٠] البكرى، ١٩٢١. المنح الرحمانية، ص ٣٣٩-٤٠٩، ابن الوكيل، ١٧١٩. ص ١١٧-١٢٤، الاسحاقى، ١٦٢١. ص ١٤٧-١٥٠.

[٣١] البكرى، ١٦٠٨. كشف الكربة، ص ٣١٤.

[٣٢] انظر: عبد الرحيم، عبد الرحمن عبد الرحيم، ١٩٧٦. ص ٢٩٣، عيسى، عبد الرازق عبد الرازق، ص ٨-١١.

العشوائى فى المدينة إلا بعد تنازل أويس باشا لمطالبهم ووساطة كبار العلماء والقضاة، وعلى رأسهم (محمد أفندي التى برمق)[٣٣]. تسببت هذه الاضطرابات السياسية التي استمرت عدة سنوات في حالة من الركود الاقتصادى للمدينة وتوقفت نشاطات العمران الرسمية التي كانت تصدر من الباشوات أو كبار رجال الدولة، وسوف تسيطر تمردات عسكر السباهية على المشهد السياسى في مطلع القرن ١٧، حتى فترة ولاية (محمد باشا) (معمر مصر) (محطم المماليك ومبطل الطلبة) (من ١٦٠٧ الى ١٦١١م) ، والتي تؤرخ لبداية فترة استقرار نسبى فى المشهد السياسى المصري، وعودة لحركة التعمير، حيث يعتبر أخر الولاة العثمانيين الأقوياء الذين بقوا فترة طويلة نسبيا في الحكم. استطاع هذا الوالى جلب الاستقرار مرة أخرى في الجيش بعد سنوات من الصراعات الدموية، والى جانب ذلك فقد اهتم (محمد باشا) بترميم وإصلاح العمائر المدنية والدينية.[٣٤]

أعاد محمد باشا صورة الوالى العثمانى القوى وكالعادة كانت نشاطات التعمير والعمران أحد أهم الأدوات السياسية التي يستخدمها هؤلاء الولاة الأقوياء من اجل اعلان فرض السيطرة واكتساب الشعبية. وفى الواقع كان لهذا الوالى إصلاحات عمرانية غير مسبوقة حتى بالنسبة لباشوات القرن ١٦ الأقوياء أصحاب المبادرات العمرانية أمثال سليمان باشا وسنان باشا. فقام بإصلاحات واسعة في قلعة صلاح الدين، وإصلاح أرضية القصبة، وأنشأ سراى عظيمة بالقرب من مقياس الروضة، وزاد (محمد باشا) في بناء قصر المقياس وجدد قاعاته وعمل به العديد من الإصلاحات، أيضا قام بترميم مسجد المؤيد بالقلعة بعد أن كان آيلا للسقوط. كما رمم معظم مبانى حوش الاوليا بالقرافة الكبرى، وجدد عمارة المقام النورى الذي كان يقع تحت الربع، وقام بإصلاحات واسعة في قلعة قايتباى والحصار الاشرفى، وعدد اخر من العمائر ذكرها ابن أبى السرور البكرى[٣٥].

فتنة السباهية في مطلع القرن ١٧ بالقاهرة تظهر كحادثة محورية واستحوذت على نصيب كبير من روايات مؤرخى القرن، وقد خصص لها البكرى مؤلف مفرد هو (كشف الكربة في واقعة الطلبة) ، مما يدعم الأهمية الخاصة لهذه الاحداث. في واقع الامر هناك العديد من العوامل الأخرى غير الضريبة المضافة التى من شأنها أن تؤدى إلى تمرد جنود السباهية، أهمها انشغال السلطة المركزية فيما يعرف بالحروب العثمانية الطويلة مع هابسبورغ، بالإضافة الى ثورات الجلاليين المستمرة فى الأناضول أيام السلطان محمد الثالث (١٥٩٥-١٦٠٣)[٣٦]. إلا أن السبب الذي تركز عليه هذه الرواية واستفذ هؤلاء العساكر للتمرد هو توجه (أولاد العرب) من اتخاذ مماليك وتنشئتهم، ومن ثم تجنيدهم في فرق الجيش[٣٧] . فيتكرر مطلب عساكر السباهية كثيرا من منع اتخاذ أولاد العرب مماليك من بين مطالب أخرى طالبو بها . قد

[٣٣] هو محمد بن محمد الاسكوبى الشهير بالتى برمق (ت. ١٦٢٧م) وهو صاحب الأثر رقم (١٢٦) بقائمة أثار القاهرة الاسلامية: مسجد التي برمق، كذلك قد ورد أنه قدم الى القاهرة بأمر الملكة صفية لتولى مشيخة مسجدها (مسجد الملكة صفية).
[٣٤] البكرى، ١٦٠٨. كشف الكربة، ص ٣١٠-٣١١، ٣١٤، ٣١٦، ٣١٧، و البكرى، ١٦٣٢. النزهة، ص ١٨١-١٩٠.

[٣٥] البكرى، ١٦٠٨. كشف الكربة، ص ٣٧٤-٣٧٧.
[٣٦] اوزتونا، يلماز، ١٩٨٨. مج١، ص ٤٣٣-٤٤٠.
[٣٧] البكرى، ١٦٣٢. النزهة، ص ١٦٤.

تصاعد التمرد فى أواخر حكم أويس باشا الذي رضخ تحت الثورة العارمة بتنفيذ مطالب فرق السباهية، فصّل البكرى معاناة أويس باشا فى أزمته مع السباهية، وكيف أن هؤلاء الجنود تجاوزوا كل حد فى الخروج على الحاكم وتسبيب الفوضى وارتكاب جرائم القتل، والسرقة، وحظر الأسواق وغيرها. ومن ناحية أخرى نجد الإسحاقى يضع أويس شريكا فى هذه الفتنة، بل هو المسبب لها، ويورد بيتا يسنده لقائل مجهول فى التأريخ على وفاة أويس باشا فجأة (أهلك الله أويس إنه جار فى الحكم و لم يخش الوعيد، ..)[٣٨].

كان موقف هؤلاء العساكر السباهية يبدو أنه مبنى على ملاحظات ميدانية من الأقاليم، والمدن والقرى المحيطة بالقاهرة، لم ينتبه لها الديوان المركزى مبكرا، وهي نمو قوة عسكرية واقتصادية محلية قادرة على المنافسة فى إدارة مقاطعات كبيرة. تمثلت هذه القوة فى كبار العساكر من غير الروم (من يشار إليهم من قبل مؤرخى الفترة أولاد العرب) الذي كونوا نواة عسكرية بانخراطهم فى تجنيد (مماليك بيض). وقد لعب هؤلاء المماليك الجدد الذين اتخذوا طابعا محليا دورا كبيرا فى مساعدة محمد باشا قاب قولون الذي قضى على فتنة السباهية.

٢- أمراء المماليك الجدد يصعدون لواجهة المشهد السياسى

بعد انكسار شوكة الحاميات العسكرية المتمردة المتمركزة فى القرى والمقاطعات الريفية، أو القضاء على فتنة السباهية، فى نهاية العقد الأول من القرن ١٧، حدث نوع من الاستقرار السياسى النسبى بدءا من ولاية محمد باشا، الذي لقبه ابن أبى السرور (معمر مصر) و(مبطل الطلبة). خلال هذه الفترة، عبر الولاة المتتابعين، صعدت القوة السياسية الداخلية متمثلة فى الأمراء من العساكر الجراكسة ومن أولاد العرب الذين كونوا بيوت عسكرية قوية فى القاهرة، وكبار القضاة والعلماء وشيوخ الصوفية، بالإضافة الى التجار اللذين سوف يتصاعد دورهم وثقلهم السياسى بشكل غير مسبوق. سمح بذلك النمو التراجع العسكرى للإمبراطورية العثمانية بعد إنهاء الحرب مع هابسبورغ بمعاهدة زيتفاتوروك عام ١٦٠٦م، ومعاهدة نصوح باشا عام ١٦١٢م التى أنهت الحرب مع الدولة الصفوية[٣٩]. وعلى الرغم من التأثير العسكرى والسياسى السلبي لإنهاء الحربين إلا أن ذلك خفف من الأعباء المادية والعسكرية للإمبراطورية، وأعطاها فرصة لتركيز جهودها العسكرية فى مواجهة تمردات الجلالى فى الأناضول التى ازدادت حدتها أثناء تلك الحروب. فى واقع الأمر استمر انشغال السلطة المركزية بتمردات الأناضول بالإضافة الى تمرد الإنكشارية الذي ازدادت خطورته مع مقتل للسلطان عثمان الثانى فى عام ١٦٢٢م، وقد استمر هذا الحال حتى منتصف القرن ١٧ مع تولى السلطان مراد الرابع[٤٠]. أعطى هذا الانشغال الفرصة للأمراء المحليين فى مصر لتوطيد سيطرتهم على البلاد.

صعدت إذن هذه الطبقة الجديدة من الأمراء المحليين تقريبا فى المشهد السياسى بالتوازي مع الربع الأول للقرن ١٧، أما الباشا فكان يتغير سريعا ويختلف تأثيره من قوة وضعف تبعا لشخصيته وخلفيته فى مواجهة الأحداث. ما يعرف في كتب الحوليات بالبيوت الفقارية والقاسمية ظهرت في هذه الفترة، وقد زعم ميشيل ونتر أنها انقسام عسكرى

[٣٨] الاسحاقى، محمد بن عبد المعطى، ١٦٢١. ص ١٤١.
[٣٩] أوزتونا، يلماز، ١٩٨٨. ج١، ص ٤٤٥، ٤٤٩.
[٤٠] المرجع السابق. ج١، ٤٤٨-٤٦٨.

داخل صفوف الجيش[41] ، وتذهب جين هاثواى بعيدا في استنتاجها أن القاسمية تبنت العرق الجركسى في تفريقها عن الفقارية التي ينتمي أمراؤها لأصول رومية[42]. كذلك من الشائع في السرديات المعاصرة ذات الصلة تقديم تاريخ طبقة العساكر المحلية وتحزباتها في قالب يسوده الصراعات والانقسامات. هذه الاستنتاجات حول نشأة البيوت العسكرية المحليةـــ القاسمية والفقارية، وسيطرتها على الإدارة العسكرية الداخلية للبلاد قد لا تتفق مع حوليات النصف الأول من القرن ١٧. ليس في حوليات البكرى والاسحاقى ذكر لانقسامات أدت الى نشوء هاتين الفرقتين، وهما معاصرين للأحداث، في الواقع لم تظهر البيوت الفقارية والقاسمية، كمسمى تاريخي في كتب الحوليات، قبل منتصف القرن ١٧، مع الصوالحى ثم الملوانى. ومع ذلك تؤكد كتابات البكرى والاسحاقى نشوء هذه الطبقة الجديدة، مجموعات من امراء العسكر المحليين، اللذين أطلق عليهم البكوات، وكانت رتبة البك الشائعة في مصر تعادل أمير مئة، في حين أن البك الذي يصل الى أمير ألف كان يسمى سنجق[43].

٣- رضوان بك ذو الفقار

أصبح مع العقد الثاني من القرن ١٧ بكوات مصر لهم كلمة العليا حتى في ديوان الباشا، وعلى سبيل التوضيح فقد رفض كبار البكوات الممثلين في الديوان عزل مصطفى باشا الجنى عام ١٦٢٢م بعد توليه بأقل من ثلاثة أشهر، وتم إرسال وفد بعريضة موقع عليها من كبار النخبة المصرية، وكان على رأس الموقعين بعد قاضى القضاة الشيخ الصوفى أحمد زين العابدين البكرى الصديقى رأس الطريقة البكرية بمصر. أيضا فى عام ١٦٣٠ م، ١٠٤٠ ه، اتفق البكوات مع قاضى عسكر ونقيب الأشراف وشيخ البكرية على عزل الباشا لتورطه في قتل قيطاس بك، أحد السناجق المحلية الكبيرة، وأرسلوا مبعوث الى إسطنبول بذلك وقد وافق الباب العالى على تغيير الباشا[44].

مع منتصف القرن الحادي عشر الهجرى، عام ١٦٤٠ م، كانت قد انتهت ولاية محمد باشا الشهير بزلعة السم، ابن أخت السلطان سليم الثانى، وقد فشلت محاولاته للإيقاع برضوان بك ذو الفقار أحد كبار الأمراء المحليين. صار رضوان بك وقتها من أهم رؤوس السلطة داخل الديار المصرية، بفضل مساهماته العديدة وعلى رأسها المتطلبات العسكرية للمشاركة فى حروب ونزاعات الإمبراطورية العثمانية. دوره فى وأد تمرد سابق لأشراف مكة بمساعدة قاسم بك الدفتردار، ثم فى مساعدة حملات الجيش العثمانى على بغداد أعطاه شهرة واسعة[45]. في الواقع لقد وصل رضوان بك وكذلك قاسم بك من قبله، وأتباعهم من الضباط الكبار، الى مكانة سياسية استثنائية بين عساكر مصر، والى جانب العلاقة القوية مع الباب العالى، اكتسب هؤلاء البكوات شعبية وسط العامة من أهل مصر.

النجاح السياسي الواسع لرضوان بك وشهرته بين العامة أثارت ضده الضغائن من كبار الضباط الوافدين

[41] ونتر، مايكل، ١٩٩٢. ص ٦٣.
[42] هاثواى، جين،١٩٩٧. ص ٨١-٨٢.
[43] سنجق: جمعها سناجق وقد كانت وحدة التقسيم الادارى الرئيسية في النظام العثمانى، أما في مصر فقد استخدمت بشكل خاص كرتبة عسكرية رفيعة مثل البكوية، فيتم ترقية الأمير من بك الى سنجق (عبد الرحيم، عبد الرحمن عبد الرحيم، ١٩٨٩. ص ٣). من غير المعروف سبب اختصاص مصر باستخدام هذه الرتبة.
[44] البكرى، ١٦٣٢. النزهة، ص ٢٣٨، و ابن الوكيل، ١٦١٩. ص ١٣١.
[45] البكرى، ١٦٣٢. النزهة، ص ٢٣٨، البكرى، ١٦٤٥. الكواكب السائرة. ص ١٢٥.

وكذلك البكوات من فرقة القاسمية، الذين حرّضوا عام ١٦٣٨م طلب محمد باشا زلعة السم من السلطان مراد الرابع تعيين رضوان بك الفقاري واليا على الحبشة، حقدا على المكانة السياسية الواسعة التي اكتسبها الأخير. رغم أن المعهود أن منصب الباشا وولاية الحبشة كانت تعد تكريما وترقية، ولكن يبدو أنها مثلت عرقلة لطموحات رضوان بك السياسية في الداخل المصري. تطورت الاحداث سريعا وسافر رضوان الى إسطنبول لمقابلة السلطان مراد الرابع للاعتذار عن المنصب، ولكن السلطان المعروف بالاستبداد[٤٦] غالبا استفزه هذا الرفض واعتبره تكبرا من المملوك المصري وإهانة للباب العالى ومخالفة لأمر السلطان، فأمر بتجريد رضوان بك من مناصبه ومصادرة أمواله وممتلكاته وحبسه في إسطنبول. من حسن حظ رضوان بك أن السلطان مراد الرابع قد توفى فجأة في فبراير من عام ١٩٤٠م، وعفا عنه السلطان إبراهيم الأول بعدها، وعاد الى مصر مستعيد سلطاته وإمارته للحج وممتلكاته السابقة.[٤٧]

أصبح مع رضوان بك الفقاري (ت. ١٦٥٦م)، عبر ٢٥ عام من السيطرة ، منصب أمير الحاج هو الأهم فى مصر، وبعد مئة عام سوف يظل كذلك، ففي عام ١٧٢١م سوف يكون أمير الحج إسماعيل بك القاسمى بن عوض بك أيضا أمير الحج، وقد اجمع مؤرخو عصره انه كانت له اليد العليا فى مصر، بالإضافة الى انه كانت له شعبية مذهلة بين العامة، فقد كان يوصف بعزيز مصر ()، وقد صيغت هتافات شعبية منددة بالوالى (رجب باشا) عندما حاول الخلاص منه، مثل ما ورد في الدرة المصانة على لسان مجموعة من المتجمهرين عند منزل الباشا أمام بركة الفيل (باشا يباشا يوش القملة إيش قلك عقلك تعمل ها العملة)[٤٨].

٤- الديوان العالي يستسلم لإدارة بكوات مصر

يمكننا القول أنه لم تستعد السلطة العثمانية سيطرتها على ديوان مصر سوى فى بداية ستينات القرن ١٧، مع تمكن ال كوبريللى في إسطنبول من استعادة نظام الدولة[٤٩]، والتمهيد لتولى لفترة قوة نسبية للنظام العثمانى على يد السلطان محمد الرابع (١٦٤٨-١٦٨٧م). خلال هذه الفترة استوعب ديوان طوبكابى التحولات السياسية العميقة التى حدثت فى الداخل المصري، من سيطرة طبقة البكوات بفرقتيها القاسمية والفقارية ، وقد ظهر ذلك جليا فى محاولته استغلال المنافسة بين الأمراء المحليين. فمثلا تحالف الباشا مع احمد بك بشناق الأمير القاسمى ليكون أميرا للحج بعد وفاة رضوان بك، وقد واجه ثورة عارمة من قبل الفقارين أدت الى عزل الباشا (أبو النور محمد باشا من ١٦٥٣ الى ١٦٥٦م)[٥٠]. ورغم فشل هذه المحاولة نجح تحالف احمد بك الشناق لاحقا مع مصطفى باشا عام ١٦٦٠م في التخلص من كبار أمراء الفقارية بأمر السلطان. ثم انقلب بعد ذلك السلطان على بشناق بك وتم عزل مصطفى باشا واستدعائه لإسطنبول قبل مرور عام على توليه، وأصدر امر للوالى الجديد إبراهيم باشا

[٤٦] أوزتونا، يلماز، ١٩٨٨. ص ٤٨٥.
[٤٧] البكرى، ١٦٤٥. الكواكب السائرة، ص ١٤٠-١٤٢، و ابن الوكيل، ١٦١٩. ص ١٣٤، و عبد الغنى، أحمد شلبى، ١٦٣٧. ص ١٤٨.
[٤٨] أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان، ١٧٥٤. ص ١٤١.
[٤٩] أوزتونا، يلماز، ١٩٨٨. ج١، ص ٥٠١-٥٢٢.
[٥٠] ابن الوكيل، ١٦١٩. ص ١٤٠.

(١٦٦١-١٦٦٤) بإعدام أمير القاسمية وإخراج (أولاد العرب وأولاد وعيال مصر) من مناصب الجيش[٥١].

بعد القضاء على أمراء الفقارية و مقتل بشناق بك القاسمى هدئت الأوضاع للديوان العالى بضع سنوات، قام فيها بمراجعات مالية كبيرة للخزينة المصرية. فلقد استدعى الديوان السلطاني ذو الفقار الماحى ومصطفى أفندي بن سهراب الروزنامجى لمراجعة أمور الخزينة، وقد تكرر هذا المطلب مرة اخرة فى ولاية إبراهيم باشا البستنجي (من ١٦٦٧-١٦٦٩م)، ثم في أثناء ولاية إبراهيم باشا (بين ١٦٧٠-١٦٧٢م) [٥٢]. مكنت هذه المراجعات من ضبط إدارة الديوان العالى التلاعبات المالية وخصوصا من قبل الولاة، وقد سجل الرحالة التركى أوليا جلبي إجراءات وقواعد ضبط الإيرادات والمصروفات التى أمر بها ديوان إسطنبول أثناء ولاية إبراهيم باشا[٥٣].

خلال هذه السنوات أيقن الباب العالى سيطرة الأمراء المماليك على البلاد كما أثبتوا قدرتهم على تلبية مطالب الدولة من الإمداد بالأموال السنوية والفرق العسكرية عند الحاجة. سافر قونصوه بك بحملة الى جزيرة كريت عام ١٦٦٩م، وخرج سليمان بك البشناق ثم قيطاس بك بحملة الى بولندا عام ١٦٧٤م و١٦٧٥م على التوالي. وسافر عبد الله بك ثم إبراهيم بك كتخدا العزب بحملتين الى المجر عام ١٦٨٣م[٥٤].

الفاعلية المتوالية للأمراء المصرين فى توفير طلبات الحكومة المركزية من حملات عسكرية دعم موقف هؤلاء الأمراء فى السنوات المتأخرة من القرن حينما استعادت الدولة العثمانية بعض من هيبتها الاوربية على يد السلطان مراد الرابع ثم سليمان الثانى (١٦٨٧-١٦٩١). وعلى الرغم من التنافس الدامى بين البيوت المحلية من قاسمية وفقارية، استمر دعم السلطة المركزية للأمراء المماليك فى مناصبهم، الدفتردار وإمارة الحج، وقد أصبح إبراهيم بك ابو شنب القاسمي الرجل الأول فى مصر بعد مجهوداته فى السيطرة منطقة الحجاز المضطربة وتأمين طرق الحج. فى هذه الفترة من عام ١٦٩١م أوكل السلطان العثمانى سليمان الثالث والى مصر حينها إسماعيل باشا بتولية إدارة أوقاف الحرمين التى تشكل مقتطعا كبيرا من الميزانية السنوية الى أمراء محليين برعاية إبراهيم بك ذو الفقار بديلا عن قادة فرقة (الينكجرية) الإنكشارية العثمانية[٥٥].

٥- فتنة إفرنج أحمد: المعركة السياسية الأخيرة لسيطرة البكوات على القاهرة

في السنوات من نهاية القرن ١٧ وبداية القرن ١٨ بدأت الدولة العثمانية تركز على الاستفادة أكثر من الخزينة المصرية، المراجعات المالية السابقة أعطت للديوان المركزى القدرة على ضبط موارد الخزينة وكشف التلاعبات والاختلاسات المتكررة للباشوات والاغاوات. فى عام ١٦٩٥م بعد تولى السلطان مصطفى الثانى (١٦٩٥-١٧٠٣)، أرسل خط سلطاني الى على باشا بإرسال مبلغ ألف وأربعمائة كيس (أكثر من قيمة الخزينة السنوية بمقدار الخمس) مختلسة تضاف الى قيمة الخزينة السنوية[٥٦]. وقد سبب هذا

[٥١] المرجع السابق. ص ١٤٠، ١٤١.
[٥٢] المرجع السابق. ص ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٩.
[٥٣] جلبى، اوليا، ١٦٧٦. ص ٢٢٨.
[٥٤] ابن الوكيل، ١٦١٩. ص ١٤٦، ١٥٠، ١٥١، ١٥٣.
[٥٥] المرجع السابق. ص ١٥٥، ١٥٩، عبد الغنى، أحمد شلبى، ١٦٣٧. ص ١٨٧.
[٥٦] ابن الوكيل، ١٦١٩. ص ١٦٢، عبدالغنى، احمد شلبى، ١٦٣٧. ص ١٩٢، ١٩٣.

المبلغ المضاف عجزا هائلا في الميزانية، وكساد عام في الأسواق. ذكرت الحوليات أن هذه الفترة شهدت غلاء غير مسبوق في الأسعار تسبب في تمرد الفقراء ونهبهم لمخازن القلعة، ونادرا ما شهدنا مجاعة عامة تتسبب فى موت الناس بسبب أزمة اقتصادية في حوليات هذه الحقبة، ورد ذكر مثل ذلك، ولكن بسبب الأوبئة المتكررة أو خلل فى فيضانات النيل بالعجز أو بالفيضان الزائد. و لم تصلح تهدئة الديوان السلطانى بعزل على باشا وتولية إسماعيل باشا (من ١٦٩٥-١٦٩٧م) الذي اتخذ سياسة الإصلاح الاقتصادى ومساعدة الفقراء فى الأزمة المالية، فقد ثار عليه الأمراء أيضا وعزلوه بعدما جاء خط سلطانى بزيادة مال الخزينة السنوية وتغيير العملة[٥٧].

استمرت فى السنوات التالية سيطرة البكوات المحليين على الشئون المصرية وقد وطدوا علاقاتهم بالباب العالى على حساب الباشوات المتتاليين، فمثلا ورد فى أوضح الإشارات انه خلال عام ١٦٩٦م احتدم خلاف بين إسماعيل باشا السابق ذكره وبين إسماعيل بك الدفتردار على مصر في ذلك الوقت، تطور الى اتفاق بكوات مصر على عزل الباشا. بشكل رمزى تشير احداث هذا النزاع الى وصف لتمركزات السلطة السياسية في ذلك الوقت، حيث اعترض إسماعيل الدفتردار على قرار الباشا في حبس أيوب بك امير الحاج لدين عليه لم يدفعه، وبحسب شلبى عبد الغنى قال إسماعيل بك للباشا " هذا أمير الحج لم يحبس ولو على خمسماية كيس"، وقد غضب الباشا من هذا الرد وشتمه وهدده، ويبدو ان إسماعيل باشا لم يدرك مدى قدرة البكوات السياسية ، ولذلك انتهى امره بالعزل مثل سابقه على باشا. لقد أحكم البكوات في نهاية القرن قبضتهم على مقاليد الحكم في البلاد، وهمشوا دور الباشا الذي اصبح تابعا لا متبوعا في منظومة البكوات الجديدة. بل وصل الأمر إلى تحايل حسين باشا (١٦٩٨-١٦٩٩م) على البكوات لتنفيذ خط سلطانى بالقضاء على بعض المتمردين فى الصعيد[٥٨].

وخلال ١٦١٠-١٦١١م، حدث انقسام عسكرى حاد فى صفوف الجيش، تسبب فيه (إفرنج احمد) قائد فرقة الإنكشارية، عسكري عثماني وفد كضابط صغير فى فرقة الإنكشارية ثم ترقى تدريجيا ليسيطر عليها. كان (إفرنج أحمد) متحيز واضح ضد سيطرة البكوات على فرق الجيش والدولة عموما، وقد نجح فى إقناع الباشا وقاضى العسكر والحاميات العثمانية بالثورة ضد هؤلاء الأمراء وعلى رأسهم (عوض بك) أمير الحاج القاسمي و(قيطاس بك) الدفتردار الفقاري ومن يعاونهم من الأمراء الفقارين والقاسميين، واستطاع إفرنج أحمد كسب أحد الأمراء الفقاريين الكبار، (أيوب بك)، كحليف له فى هذه المعركة الدامية. وفى ابريل من العام ١٧١١م نصب إفرنج احمد المدافع من القلعة على باب العزب، حيث قذفه بمئات من الطلقات المدفعية الثقيلة وما يحيط حوله من الحارات المأهولة بالسكان. وقد اجتمع البكوات فى مسجد بشتك بقيادة (عوض بك)، حيث أجمعوا فيما بينهم بعدم الخضوع، وعزل الباشا بموافقة مجموعة من العلماء والمشايخ. دفع هذا العصيان الباشا بالخروج لمحاربتهم، وفى يوم الاثنين ١٤ ربيع الثانى دارت المعركة بين الفريقين بالقرب من القصر العينى، وقد راح ضحيتها ما يقرب من أربعمائة جندى من الفريقين. مات فى هذه المعركة (عوض بك) أمير الحج و كبير القاسمية.

[٥٧] ابن الوكيل، ١٦١٩. ص ١٦٥.

[٥٨] المرجع السابق. ص ١٦٧.

أثار مقتل كبير القاسمية ثورة من قبل البيت العسكرى ، وهجموا بقيادة خليفته (يوسف بك الجزار)على القلعة وتم قتل المتمردين وعلى رأسهم إفرنج أحمد، وهرب (أيوب بك) إلى الشام. و لم يهتم الديوان السلطانى سوى بطلب أموال من قتلوا فى هذه الواقعة.[٥٩]

هكذا صعدت سيطرة الجماعات العسكرية المحلية خلال القرن ١٧، لتحل محل السيطرة العثمانية، وتخللت جميع فرق الجيش السبعة، وسط صراعات سياسية دامية مع قادة الفرق العثمانية من ناحية، وانقسامات هذه الجماعات الى بيوت عسكرية متناحرة على السلطة من ناحية أخرى، وصولا الى المعركة السياسية الأخيرة، فتنة إفرنج احمد، التي تمثل تاريخيا اعلان السيطرة الكلية للبكوات على الإدارة السياسية لمصر.

يتضح من السرد التاريخى السابق، سيطرت القوة العسكرية المحلية، ممثلة فى كبار البكوات، على المشهد السياسى المصرى، وتراجعت السيطرة العثمانية بشكل متدرج وبلا رجعة حقيقية عما كانت عليه فى معظم القرن السادس عشر. أشارت جين هاثواى الى أن تراجع السيطرة المركزية على الإدارة في مصر كان في حقيقته تحول في سياسات الدولة العثمانية في مدخل القرن ١٧، من دولة استعمارية عسكرية الى دولة بيروقراطية، وما ترتب على ذلك من تغيرات سياسية كثيرة أهمها السماح بنفوذ أكبر لأمراء وحكام الأقاليم[٦٠]. اكتسبت أقاليم الشام ومصر والحجاز مزيدا من الأهمية بعد انهيار حصارات أوروبا وانسحب نفوذ العثمانيين بالتدريج من وسط وشرق أوروبا التي تحولت منها طموحات الباب العالى. توجهت أنظار ديوان الباب العالى الى إعلان الدولة حامية الإسلام السني ومكة وطريق الحجاج بعد نجاحاتها العسكرية في بغداد ١٦٣٨م ثم اليونان [٦١]١٦٦٩م. كانت للقوات العسكرية المتمركزة في مصر دورا هاما في الحملات العسكرية المتعاقبة في القرن ١٧ التي مكنتها من السيطرة على هذه المناطق[٦٢]. ودون الدخول في مسارات سياقية بعيدا عن الموضوع الأصلي، سيطرة البكوات على زمام الأمور السياسية والإدارية في مصر، كان من الضروري الإشارة الى الأحداث السياسية الأعم للدولة العثمانية وتأثيرها على الأحداث مصر.

عادة ما يتم اعتبار سيطرة طبقة البكوات على الواقع السياسى المصرى في تلك الفترة استعادة للسيطرة السابقة المملوكية، وقد بينت جين هاثواى سطحية هذا التصور، من خلال شرح لنشأة هذه القوى العسكرية عبر النصف الثانى من القرن ١٦ واستقرارها فى القرن الثامن عشر [٦٣]. لقد مثلت البيوت المملوكية فى هذه الفترة ظاهرة خاصة مستقلة عن الأصل المملوكى وإن كانت تستمد نموذجها منه، ويمكن من الرجوع الى المصادر الأصلية لرصد ظهور الأمراء المماليك فى المشهد السياسى فى نهاية القرن السادس عشر مع فتنة السباهية كما تم ذكره في السرد التاريخى السابق للمشهد السياسى المحلى في القاهرة.

[٥٩] يفصل ابن الوكيل سرد وقائع الصراع السياسى بين البكوات وافرنج احمد: ابن الوكيل، ١٦١٩. ص ١٨٧-٢٠٦.
[٦٠] هاثواى، جين، ١٩٩٧. ص ٤٧.
[٦١] أوزتونا، يلماز، ١٩٨٨. ج١، ص ٤٨٠، ٥٠٨

[٦٢] في حوليات ابن ابى السرور البكرى وابن الوكيل واحمد كتخدا عزبان يمكن رصد سجل ممتد عبر سنوات القرن ١٧ للحملات العسكرية التي خرجت من مصر بقيادة امراء المماليك.
[63] Hathaway, J., 1998. Egypt in the seventeenth century. In M. W. Daly (Ed.), The Cambridge History of Egypt (pp. 34–58). chapter, Cambridge: Cambridge University Press.

*** الصعود السياسي لبكوات القاهرة من خلال منصب أمير الحج**

١- منصب أمير الحج

يتقدم البحث في هذا القسم خطوة للأمام في سبيل الكشف اكثر عن ملابسات المحيطة بصعود البكوات على الساحة السياسية خلال القرن ١٧. وقد تم اختيار بحث تاريخ منصب امير الحج بسبب الحضور الواضح لهذه الطبقة في تاريخ من تولوا المنصب، وبسبب وفرة المصادر التاريخية حول هذا الموضوع. باستثناء منصب الباشا، لم تتعرض كتب الحوليات والتاريخ لمنصب سياسي في مصر العثمانية مثلما فعلت مع منصب أمير الحاج، فتضح سيرته ومن تولاه عند جميع مؤرخى مصر العثمانية. في الواقع لقد كان للمنصب أهمية مجتمعية بالغة، ولا يوجد من وصل للرئاسة السياسية في قاهرة القرنين ١٧ و١٨ من لم يتول إمارة الحج[٦٤]. اكتسبت قافلة الحج التي تخرج من مصر لمكة كل عام أهمية دينية منذ زمن بعيد، فقد اهتم الفاطميون بإرسال قافلة محملة بالعطاءات الملكية من القاهرة. وفى عهد السلطان المملوكي بيبرس البندقدارى (١٢٦٠-١٢٧٧م) أصبح لقافلة الحج القاهرية صبغة رسمية، ومع القرن الرابع عشر أصبح لأمير القافلة ولاية سياسية على بلاد الحجاز وطريق مكة أثناء موسم الحج[٦٥]. عندما استقر العثمانيون في القاهرة كانت تجهيزات قافلة الحج قد تطورت الى ما يشبه مؤسسة مركبة التفاصيل.

شكل (٢) أحد المنمنمات الفارسية تصور قافلة الحج المصرية من كتاب (أنيس الحجاج، ١٦٧٧م). في اعلى اليمين عابدى باشا والى مصر وقتها، وفى المنتصف امير الحج المصرى ذو الفقار بك (ت. ١٦٨٦م).

المعلومات التاريخية التي يمكن الحصول عليها عن منصب أمير الحج في الحقبة محل الدراسة وافرة للغاية، فإلى جانب مراجع كتب الحوليات السابق ذكرها، يوجد مجموعة من المراجع التاريخية المتخصصة في الموضوع، أهمها (الدرر

[٦٤] عمر، سميرة فهمي علي. ٢٠٠١ . إمارة الحج في مصر العثمانية (١٥١٧-١٧٩٨م) . الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.ص ٧٨.

[٦٥] المرجع السابق. ص ٩٨.

الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة)[٦٦] للشيخ عبد القادر بن محمد الجزيري[٦٧]، يليه (حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولى إمارة الحاج)[٦٨] ، للشيخ أحمد الرشيدي[٦٩]، اللذان يمكن من خلالهما الإلمام بطبيعة المنصب السياسي وأهميته في الحقبة العثمانية بمصر. لذلك يعتمد السرد المقدم بشكل شبه كلى على هذين المرجعين.

في كتاب (الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة) الملم بالموضوع، الغنى بالتفاصيل، شرح الجزيرى حيثيات وأحداث منصب أمير الحج كما كان في القرن السادس عشر بطريقة موضوعية تعطى صورة كاملة حول الدور الذي مثله هذا المنصب في الحياة السياسية بالقاهرة. وتعتبر روايته عن إمارة الحج في مصر العثمانية ومن تولى المنصب من عام ١٥١٧م حتى ١٥٧٠م هي الأكثر ثقة من بين جميع المؤرخين، فقد كان، ووالده من قبله، كاتب ديوان إمرة الحج، وعلى علاقة وطيدة بأمراء ديوان القلعة، وشاهد لأحداث طريق الحج وتمردات مكة واليمن في القرن السادس عشر[٧٠]. المصدر الرئيسى الثاني الذي اعتمد عليه الباحث في هذا السرد هو (حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولى إمارة الحاج)، للشيخ احمد الرشيدي، أحد علماء القرن ١٨ الميسورين، فقد سافر الى الحج مرات عديدة، أرخ الرشيدى لمن تولى منصب إمارة الحج حتى ١٧٦٤م، يعتمد البحث خصوصا في الأحداث الخاصة بمن تولوا المنصب بعد ١٥٧٠م وحتى نهاية القرن ١٧. وجدير بالذكر أن النسخة الوحيدة للمخطوط كان قد تملكها حسن العطار شيخ الأزهر بين (١٨٣٠–١٨٣٥م) وترك تعليقات كثيرة خاصة بأمراء الفقارية والقاسمية، كما أكمل تدوين الكتاب حتى ١٧٨٢م[٧١].

ذكر الجزيري أن منصب إمارة الحج لم يكن له ديوان مستقل يسجل شئونه قبل ١٥٢٤م[٧٢]، هذا المكتب الجديد أحد مظاهر إجراءات تنظيم الإدارة المصرية الذي أجراه إبراهيم باشا الصدر الأعظم للدولة العثمانية أيام السلطان سليمان القانوني. كانت اهم مظاهر هذه الإجراءات إقرار قانون نامة مصر وإنشاء مجموعة من الدواوين لتسجيل الأمور المادية والإدارية، حيث أصبحت السجلات الرسمية للمرة الأولى سمة رئيسية في المجتمع تعبر عن سيادة الدولة.

---

[٦٦] الجزيرى، عبد القادر بن محمد بن عبد القادر بن محمد الانصارى ، (ت. ١٥٧٠م). الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحج وطريق مكة المكرمة. تحقيق: إسماعيل، محمد حسن محمد حسن ، ٢٠٠٢م، دار الكتب العلمية، القاهرة. ٢مج، ٧٣٦ص، ٥٠١ ص.

[٦٧] عبد القادر بن محمد بن عبد القادر بن محمد الأنصاري الجزيري (٨٨٠-٩٧٧ ه، ١٤٧٥-١٥٧٠م): فقيه حنبلى مصري، له بالإضافة الى الكتاب أعلاه، "خلاصة الذهب في فضل العرب – خ"، و "عمدة الصفوة في حل القهوة – خ"، ونسبة الجزيرى الى جزيرة الفيل بالقاهرة (الزركلى، ج٤، ص٤٤)

[٦٨] الرشيدى، أحمد ، ١٧٦٤م. حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولي إمارة الحاج، تحقيق: ليلى عبد اللطيف، ١٩٨٠م، مكتبة الخانجى، القاهرة. ٢٦٠ ص.

[٦٩] أحمد بن عبد الرزاق بن محمد بن أحمد المغربي الرشيديّ :ففيه شافعيّ، مغربي الأصل. مولده ووفاته في رشيد بمصر تعلم بالأزهر، ثم عاد إلى رشيد فعكف على التدريس وصار شيخ الشافعية هناك. له مؤلفات منها "الإلمام بمسائل الإعلام بقواطع الإسلام لابن حجر الهيتمي - خ"، وفى الفقه "حاشية على شرح المنهاج للرملي – مجلدان، ط" (المحبى، خلاصة الأثر، ج١، ص ٢٣٢)جدير بالذكر ان الأستاذة ليلى عبد اللطيف لم تتمكن من العثور على ترجمة للشيخ الرشيدى، واستنتجت وفاته ١٧٦٤م بعد توقفه عن تسجيل حوليات الحج (عبد اللطيف، ليلى، ١٩٨٠، ص ٥٩-٦٠) ، بينما ذكرت وفاته في خلاصة الأثر للمحبى حول عام ١٦٨٥م.

[٧٠] يترجم الجزيرى لنفسه في ثنايا مؤلفه الكبير في العديد من المواضع، فيذكر معلومات عن نشأته وتعليمه وعلاقاته ، ووالده من قبله، مع الطبقة الحاكمة. انظر: الجزيري، ١٥٧٠. مج١، ص ١٩، ٢٠، ١٧٢- ١٧٦.

[٧١] عبد اللطيف، ليلى، ١٩٨٠. مقدمة الرشيدى، احمد، ١٧٦٤. ص ٥٨.

[٧٢] الجزيرى، ١٥٧٠. مج١، ص ١٧٢.

كان لمنصب أمير الحج في رئاسة الديوان ٢٩ نوع من الوظائف المختلفة التابعة له ، أهمها (الدوادار) الذى يعمل كنائب للأمير في المهمات التي يقوم بها بنفسه ، وقاضى المحمل ومساعديه، وكاتب الديوان، والوظائف الخاصة بركب الحجيج ، مثل ناظر الجمال والأحصنة (أمير أخور) ، ناظر المؤن (شاد السنيح)، شاد المحمل الشريف، مقدم رجال المشاعل والإضاءة(مقدم الضوبئة و الغشامة)، والوظائف المساعدة مثل الميقاتى و الطبيب (الجرائحى) والنجارين و البيطارين والمسؤولون عن الأطعمة والأشربة، والفراشة والخيام والطبول والموسيقى وغيرها، هذا الى جانب الوظائف الخاصة بالحماية وتجهيز السلاح[٧٣]. كانت امارة الحج ذات طبيعة معقدة ومركبة واكتسبت أهمية سياسية عظمى عند الديوان العثمانى كأهم مراسم الدولة الرسمية في سيادتها للعالم العربى، الى جانب ذلك كان للمنصب ذو السمة الدينية شعبية جارفة في مصر والشام وبلاد الحجاز. جعل ذلك من منصب أمير الحج ذو حساسية لدى الديوان المركزى ولا يشير عدم الإشارة اليه في قانون نامة سوى أن المنصب كان يتم تدويله بشكل مباشر من المجلس السلطانى حسب الظروف والمعطيات، نظرا للطبيعة المعقدة والمركبة لوظائف رحلة الحج الموسمية الضخمة، كذلك وأهميتها السياسية بالنسبة للديوان العثمانى.

٢- صعود بكوات القاهرة: من خلال سرد تاريخ منصب أمير الحج عبر القرن ١٧

لابد أن الديوان العثماني قد أدرك شعبية منصب أمير الحج مبكرا في القرن ١٦، فقد حرص على تحجيم المنصب، بتوليته لنوعيات مختلفة من كبار الموظفين أو العساكر أو حتى شيوخ العربان في حالات قليلة، وعدم إسناده لفصيل أو طبقة أو طائفة بعينها تستفرد به. وكان التقليد المملوكى القديم أن يتولاه أمير من " مقدمى الألوف وأعيان أمراء الصناجق والصفوف"، وقد صرح الجزيرى عن حنقه من تغيير التقليد مع العثمانيين " وقد تولاها كشاف الجسور ومن لا خبرة لديه بالأمور، وأسافل الناس ونفر العسكر، ولا يحتاج الى البيان عن ذلك، فانه من الشمس أظهر"[٧٤]. وربما يشير الكاتب هنا الى السياسة التي اتبعها الديوان العالى فى البعد عن إسناد المنصب الى أمراء الجراكسة خصوصا في بداية الحكم، وقد تم إسناده في البداية لموظفين سابقين من ديوان السلطان الغورى، بسبب أن أمراء العثمانيين العساكر لم يكونوا على دراية بسياسات طريق الحج وعربانه[٧٥].

إن أخر أمراء المماليك القدامى (بقايا دولة الجراكسة) الذين سيطرو على منصب أمير الحج، هو الأمير جانم الحمزاوي ثم ابنه الأمير يوسف(كل منهما ت. ١٥٣٧م) . كان جانم الحمزاوى من أقرباء و مساعدى خاير بك، و تمكن من تأمين المنصب عدة سنوات اكتسب فيها مكانة سياسية عالية عند ديوان السلطنة "وانفرد بتدبير المملكة المصرية"[٧٦]، ومن بعده ابنه الأمير يوسف جانم الحمزاوى، هذا

[٧٣] المرجع السابق. ص ١٦٤، ١٦٧، ١٧٩، ١٨١، ١٨٤، ١٩٤، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٩-٢٢٢.
[٧٤] المرجع السابق. ص ١٣٤.
[٧٥] المرجع السابق. ص ٤٩٦.
[٧٦] المرجع السابق. ص ٥٠٣.

الأخير اكتسب شعبية كبيرة في المجتمع السياسى بفضل نجاحاته في تأمين ورخاء اكثر من موسم للحج، حتى أن الجزيري، وهو كاتب ديوانه، ذكر انه "أخر من رأيناهم من الأمراء القائمين على هذا المهم الشريف ، السالكين أسلوب من تقدم في الدولة الجركسية في سعة المصروف، والإنفاق والاعتناء،...، وأتذكر ما كان يحتوى عليه ديوان الحاج في أوقات المصروف بالقلعة بمحل سكنه، من النظام المملوكى والأبهة الزائدة عن الحد"[٧٧].

نجاحات جانم الحمزاوي وابنه يوسف في تأمين منصب أمير الحج والتمتع بمميزاته أسار سخط الباشوات سليمان باشا (تولى ١٥٢٥-١٥٣٥م/ و ١٥٣٧-١٥٣٨م) وخسرو باشا (تولى ١٥٣٥-١٥٣٧م)، واحتدم صراع سياسى بينهم أدى في نهاية الى نكاية سليمان باشا لدى السلطان العثمانى لإعدام كل من جانم وابنه، وتعليق رأسهما على باب زويلة في عام ١٥٣٨م[٧٨]. عرف كبار الضباط العثمانيين الأفاق السياسية التي يفتحها منصب إمارة الحج في رياسة القاهرة، ولذلك احتدم الصراع مع العساكر المحليين حول المنصب. مصطفى بن عبد الله الرومى، كاشف الجسور السلطانية بالمنوفية، الذي ولاه سليمان باشا قبل ذلك أمير للحج، عام ١٥٣٢م، للحد من شهرة جانم الحمزاوى، سوف يستطيع استغلال المنصب والحصول عليه أحد عشر دورة، وتمكن الأمير مصطفى من خلال ذلك من الترقى في المناصب الرفيعة وصولا الى باشا اليمن عام١٥٥٤م ثم الى باشوية مصر عام ١٥٦٠م[٧٩].

استمرت في النصف الثانى من القرن ١٦م وحتى بداية القرن ١٧م سياسة تشتيت منصب أمير الحج وعدم تمكين أمراء العساكر المحليين من الاستحواذ عليه، واستمر المنصب يجذب أنظار الطامحين الى السلطة، للأفاق التي يفتحها لصاحبه. مثلا، فى عام ١٥٨٨م سعى أمير الحج الذي كان أحد أمراء العسكر (مصطفى أغا ناظر الدشايش) الى التمرد على أويس باشا، وقد اعدمه لسعيه لباشوية مصر[٨٠]، ويبدو أن هذه الأحداث ارتبطت بفتنة السباهية أو عساكر الأقاليم ما بين القرن ١٦ وبداية القرن ١٧.

*** القاسمية والفقارية وإمارة الحج**

إن تاريخ منصب أمير الحج في القرن ١٧ يرتبط بشكل وثيق بتاريخ صعود البكوات وصراعاتهم السياسية، مع ممثلي الإدارة العثمانية من ناحية ومع بعضهم البعض من ناحية أخرى. بل إن تاريخ المنصب في هذا القرن يمد بصورة عن نشأة القاسمية والفقارية أكثر واقعية من الحكاية الواردة في تاريخ الجبرتي[٨١].

طبقا لتاريخ الرشيدى يمكن تلخيص الرواية حول نشأة القاسمية كالتالى. مع مطلع القرن ١٧ استطاع احد الامراء المماليك، قاسم بك، من المساهمة بدور كبير في القضاء على تمرد لأشراف مكة وإعادة السيطرة على الحرم المكى بعد صراع دموى (عام ١٠١٣ه)، فانعم السلطان عليه

[٧٧] المرجع السابق. ص ٥١٧.
[٧٨] البكرى، ١٦٢١. المنح الرحمانية. ص ١٥٢.
[٧٩] الجزيرى، ١٥٧٠. مج١، ص ٥١٢، ٥٧٦، ٦٢١.
[٨٠] الرشيدى، أحمد ، ١٧٦٤م. ص ١٦٦-١٦٧.

[٨١] يورد في الجبرتي قصة انقسام عسكر مصر الى قاسمية وفقارية اثناء وجود السلطان سليم في مصر، وهو يستخدم القصة الواردة عند الدمرداش وابن الوكيل. الجبرتي، ج١، ص ٢٤.

بإمارة الحج في العام التالى، ومنذ توليه وبفضل نجاحاته الكبيرة وشعبيته الساحقة استمر في المنصب حتى ١٠٣٣ه-١٦٢٤م باستثناء ثلاث سنوات تتخلل هذه الفترة[٨٢]، فيكون مجموع السنوات التي تولى فيها قاسم بك أمير الحج ١٦ سنة. بمجرد تمكن قاسم بك إمارة الحج، سوف يصبح المنصب حكرا على البكوات المحليين، وفى أخر مرة تولى ٦ سنوات متتالية ثم أورثها بمكانته السياسية لمملوكه قانصوة بك. يترقى قانصوة تلميذ قاسم فى الحصول على منصب باشوية اليمن بفضل نجاحه فى إدارة المنصب بشجاعة وعقلانية لأربع سنوات متتالية، ثم بعد ذلك في استقرار نوعي للتمردات المستمرة في فترة ولايته لليمن[٨٣]، مثلت بداية فعلية للحكم العثمانى في هذه المنطقة. وبناء على هذه النجاحات السياسية والمنزلة التي اكتسبها كل من قاسم وقانصوة في ديوان إسطنبول، نشأت فرقة سياسية داخلية بين البكوات المحليين سميت في كتب التاريخ القاسمية.

عام ١٦٣٠م ، وفي قصة شبيهة بمؤسس القاسمية، صعد الى الواجهة السياسية الأمير رضوان بك الفقارى كأمير للحج، ويشير الشيخ الرشيدى انه وصل الى إمارته للحج بفضل "صنيعه المشهور" في ترميم وإعادة بناء المسجد الحرام بعد تعرضه لسيل مدمر في ١٦٣٠م وقد اجتهد رضوان بك في نشاطاته لتحسين عملية الحج التي أكسبته شعبية نافس فيها شهرة قاسم بك، واشتهر بترميمه وبناءه للآبار، وتمهيد الطرق الصعبة أهمها (نقب على) ما بين المدينة ومكة، بالإضافة الى إصلاحاته في عجرود ومحطة المنصرف التي بنى فيها نواطير، تشبه طواحين الهواء ليهتدى بها الحجاج التائهين الى الطريق.

كما قام بإصلاحات معمارية في المسجد الحرام ومسجد المدينة، " عمر بالحرمين الشريفين وقام بجملة من الترميم، وأصلح ما احتاج اليه الحال من العمارة في الحجرة النبوية والترخيم.[٨٤]

ويبدو أن رضوان بك كان لديه اهتمام واضح بالبناء وقد يكون من الضباط أصحاب الخبرة المعمارية، هذا الافتراض يتم إسقاطه على أشهر رعاة الأبنية البكوات من القرن ١٨ عبد الرحمن كتخدا قد يكون مقبولا أيضا فى حالة رضوان بك كما تشير اليه رواية الرشيدى ، حيث لم يكن مستغربا إجادة بعض العساكر المماليك لفنون المعمار. وتتعرض الدراسة لاحقا فى الفصل الثالث طبيعة العلاقة بين المعمار والجيش فى الجزء الخاص بنشأة المعمار باش. اكتسب رضوان بك فى السنوات التالية من منتصف القرن شعبية كبيرة بين العساكر المحليين، خصوصا مع نجاحاته العسكرية وجلب الاستقرار الى مكة، وأنشأ ما يشبه فرقة القاسمية، فريق سياسى وبيت مملوكي جديد عرف باسم الفقارية. حرص رضوان بك على المساهمة في الحركة العمرانية واكتساب أرضية في فضاء المدينة العمراني المكتظ، وقد كانت له أكبر مساهمة عمرانية في عمل واحد على امتداد الحقبة العثمانية، ممثلة في سوق الخيامية والمباني الملاصقة له.

مثلما يشرح القسم الثانى من هذا المقال، دفع النجاح الكبير لرضوان بك الفقاري الفرقة القاسمية للإيقاع به وإسقاطه سياسيا، فأرسلوا الى الديوان العالى بطلب تولى إمارة الحبش لرضوان بك، واظهروا انه مطلبه، وعندما جاءت الأوامر السلطانية الى رضوان بك بتولى منصب باشوية

[٨٢] الرشيدى، احمد، ١٧٦٤. ص ١٧٠، ١٧٢، ١٧٤.
[٨٣] المرجع السابق. ص ١٧٥، ١٧٨.
[٨٤] الرشيدى، احمد، ١٧٦٤. ص ١٨٣-١٨٤.

الحبش، تكدر وفهم أنها مكيدة سياسية، فسافر الى إسطنبول لشرح الحقيقية للسلطان مراد الرابع الذي غضب واعتبر رفض رضوان إهانة لإكراميات الباب العالى، فجرده من رتبته وحبسه في إسطنبول عام ١٦٣٩م. في عام ١٦٤٠م توفى السلطان مراد الرابع، وتولى مكانه أخيه إبراهيم، وأفرج عن رضوان بك وأعاده لمصر أميرا للحج كما كان، مكرما من السلطان وقد اعيدت اليه أملاكه وإقطاعته من الأراضي، ويبدو أن ذلك كان بواسطة مكاتبات من كبار السياسيين الموالين له في مصر[٨٥]. في السنوات التي تلت عودة رضوان بك من محبسه في إسطنبول وعبر ١٦ سنة متتالية حتى وفاته عام ١٦٥٧م ازدادت شهرته بين العامة وكثر اتباعه من العسكر وأصبحت له الكلمة العليا في الديار المصرية، وكانت له أعمال معمارية وتوسعات عمرانية في القاهرة هى الأكبر خلال حقبة العثمانيين.[٨٦]

لن يستمر التوافق السياسي بين بكوات القاهرة الجدد كثيرا، فسرعان ما اشتعل صراع سياسي بين الفقارية والقاسمية بسبب منصب أمير الحج. بعد وفاة رضوان بك سعى إبراهيم باشا عند الديوان السلطاني لتولية الأمير احمد البشناق أحد بكوات القاسمية للحد من نفوذ البيت الفقارى، الذي احتد أمراؤه على قرا السلطان وأنزلوا الباشا من ديوان الحكم وأرسلوا الى الباب العالى بموقفهم، وقد تراجع السلطان عن قراره وتم تولية أحد أمراء الفقارية، حسن بك، إمارة الحج بدلا من القاسمى احمد بك البشناق، وحدث تصالح مؤقت بين الفريقين[٨٧]. وبعد بضعة أعوام، في ١٦٦٠م، تجددت الصراعات وتوافق بكوات القاسمين مع الباشا والضباط العثمانيين على الخلاص من أمراء الفقارية انتهت بواقعة دموية شهيرة وخلت الساحة السياسية في القاهرة للفريق القاسمي ستة عشر سنة متتالية فتولى بكواتها إمارة الحج حتى عام ١٦٧٦م[٨٨]. يفسر ذلك خلو هذه الفترة من أي أعمال معمارية للأمراء الفقارين، الذين كانوا قد اشتهروا بنشاطاتهم العمرانية في العقدين السابقين.

في عام ١٦٧٦م عادت إمارة الحج ورياسة مصر مرة أخرى للفقارين، وعادت نشاطاتهم العمرانية الى فضاء القاهرة، على يد ذو الفقار بك تابع حسن بك السابق وهو تابع رضوان بك، ثم بعد ذلك ابنه إبراهيم بك ذو الفقار، باستثناء عام تولى فيه المنصب أحد أمراء القاسمية الصاعدين وقتها، إبراهيم بك أبو شنب تابع احمد بك البشناق السابق، تولى إبراهيم بك ابوشنب بعد ذلك في مطلع القرن ١٨ منصب الدفتردار عدة سنوات. أما إبراهيم بك بن ذو الفقار فقد تمكن في الربع الأخير من القرن وحتى وفاته ١٦٩٤م من تأمين إمارة الحج للفقارية، وكذلك من السيطرة على فرق الجيش، باستحواذه على منصب اغا المستحفظان، واكتسب النفوذ الأكبر في القاهرة، وأعاد مجلسه في درب الجماميز هيبة مجلس كبير الفقارين السابق رضوان بك[٨٩].ونستطيع أن نتتبع العديد من الأعمال المعمارية التي تعود الى الفقارية في هذه السنوات، يعود اليها البحث في الفصل الرابع.

العقد الأخير من القرن ١٧ وتقريبا حتى عام ١٧١١م (بالتزامن مع فتنة إفرنج احمد) مثلت هدوء في

[٨٥] على بن رضوان، زبدة الاختصار، ص ١٠٤.
[٨٦] المرجع السابق. ص ٢٠٢-٢٠٥، ٢٠٧.
[٨٧] ابن الوكيل، ١٦١٩. ص ١٤٠.
[٨٨] الرشيدى، احمد، ١٧٦٤. ص ٢٠٨.
[٨٩] المرجع السابق. ص ٢١٠-٢١١.

المناخ السياسي بين أمراء القاهرة، لم يخل من بعض النزاعات بين فرقة المتفرقة والعذب كانت في الواقع حول نفوذ داخلى جديد في الفرق العسكرية، ويذكر ابن الوكيل تبادل منصب الحج والدفتردار بين الفقارية والقاسمية دون نزاعات[٩٠]. ساعد ذلك المناخ السياسى صعود جيل جديد من أمراء القاهرة يستمر في الاستحواذ على النفوذ السياسى والعسكرى، واستمرت إمارة الحج تمثل المحطة السياسية الأهم في مراحل صعود كبار بكوات القاهرة طوال القرن ١٨.

*** الخلاصة**

قدمت الدراسة تصور لطبيعة نشأة طبقة البكوات أو امراء المماليك التي سيطرت على الأوضاع السياسية وحكم الديار المصرية معظم سنوات الحقبة العثمانية بمصر. حيث تخلص السردية التاريخية المقدمة الى النتائج التالية: –

١– هناك الكثير من العوامل الخارجية والداخلية التي شكلت مجتمعة فرصة لكبار العساكر المستقرين في مصر من السيطرة على مقاليد الحكم والإدارة مع نهاية القرن ١٦ وبداية القرن ١٧. تمثلت العوامل الخارجية في الظروف السياسية المحيطة بتراجع الإمبراطورية العثمانية ومواجهتها للعديد من التحديات والتقلبات، بينما كانت العوامل الداخلية في الصراعات بين ازرع السلطة المختلفة حول الاستحواذ على السلطة والأموال.

٢– كانت ذروة الاضطرابات السياسية مع تمردات ثلاث فرق من فرق الجيش السبعة تعرف باسم فتنة السباهية، تسببوا في فوضى عامة بسبب الصراع حول تحصيل ضرائب المقاطعات والمدن. استمرت هذه الاضطرابات اكثر من عشر سنوات حتى استطاع محمد باشا () والى مصر بين () ان يخمد هذه الفتنة ويعيد هيبة الدولة واستقرار فرق الجيش. وقد كانت فترة ولايته تعد المرحلة الأخيرة من عصر سيطرة الولاة.

٣– بداية ظهور طبقة العساكر اللذين نشأوا في مصر كتكتل سياسي كان بالتوازى مع الفتنة المعروفة في الحوليات بفتنة السباهية أو الطلبة ، وقد كان أحد أهم مطالب العساكر المتمردين هو منع هذه الطبقة من تنشئة المماليك في بيوتهم ومن ثم تجنيدهم في احدى فرق الجيش. وقد أطلق على هؤلاء العساكر مسميات (أولاد العرب) (أولاد وعيال مصر). وعبر سنوات النصف الأول من القرن ١٧ توطد الوجود السياسى لهذه الطبقة في شكل مجموعة من البيوت العسكرية المستقرة.

٤– استطاعت الطبقة الناشئة من عسكر مصر من أن يصبحوا القادة السياسيين في الداخل المصري بفضل اندماجهم فى الثقافة المحلية وتأثيرهم فيها. كما أعطت سيطرتهم الداخلية فرصة لتعاظم دور مجتمع القاهرة، ونمت طبقة جديدة من العلماء والتجار والمتصوفة كان لهم دورا محوريا في أحداثها عبر عقود القرنين السابع عشر والثامن عشر. لم تنجح محاولات الباب العالى في إحكام السيطرة على فرق الجيش، وتمكن ذلك العنصر المحلى المسمى (أولاد العرب)، أو (أولاد وعيال مصر) في كتب الحوليات من الاختراق المتواصل لفرق الجيش. وهكذا لم يكن أمام الباب العالى سوى قبول سيطرة هذه القوى على الوضع في مصر والتأكد من بقائهم تحت السيطرة وتأدية واجبات الدولة العلية، والتي تتلخص في الخزينة الإرسالية السنوية، ورعاية قوافل الحج وتأمين مكة

[٩٠] ابن الوكيل، ١٦١٩. ص ١٧٤، ١٨٣.

عسكريا وماليا، والإمداد بالدعم المطلوب للحملات العسكرية المتواصلة.

٥- إن المظهر السياسى الرئيسى لصعود البكوات المحليين في القرن ١٧ هو انقسامهم الى فرقتين، القاسمية والفقارية، كل منهما تمثل تكتل عسكري يضم قطاع واسع من الضباط والعساكر والحرفيين والبدو، وكل منهما له شيوخ وعلماء مخلصين لتأييدهم دينيا وشعبيا، وتستحوذ قصص الصراعات السياسية الدموية بين الفرقتين على جزء كبير من حوليات النصف الثانى من القرن ١٧. تعتبر حوليات ابن الوكيل ثم احمد الدمرداش كتخدا عزبان أول ذكر تاريخى لحكايات الفقارية والقاسمية وسيطرتهم على المجتمع المصري ، ثم الجبرتي الذي جمع بين الروايتين السابقتين، وقد ورد فيهم رواية كانت شائعة عن انقسام هاتين الفرقتين في أيام بقاء سليم الأول في مصر، ومن الواضح انها خيالية.

٦- المظهر الثاني الرئيسى لصعود البكوات المماليك في القرن السابع عشر هو الارتباط بسيطرتهم على منصب أمير الحج، ويكشف تاريخ المنصب عن رواية لنشأة القاسمية والفقارية اكثر واقعية من رواية كتب الحوليات. بين (١٦-١٦م) استطاع قاسم بك من تدعيم مركزه السياسى باستحواذه على المنصب ستة عشر عاما، حصل خلالها التأييد الشعبى والرسمى، وأصبح له العديد من التابعين من الضباط، اللذين كونوا ما عرف باسم الفرقة القاسمية. في مسار مشابه، بين (١٦٢٩-١٦٥٦م) تمكن رضوان بك الفقارى من الاستحواذ على المنصب لمدة خمسة وعشرين عاما ، قام خلالها مع أتباعه بتأسيس الفرقة الفقارية.

٧- خلال النصف الثانى من القرن ١٧ تعرضت طبقة البكوات للعديد من محاولات القضاء عليها أو تفتيت تكتلاتها، وكانت احداث نكبة الفقارية (١٦٦٠-١٦٧٠م تقريبا)، ثم أحداث فتنة افرنج احمد (١٦٩٦-١٦١١م تقريبا) هما اهم هذه المحاولات. ورغم ذلك استمر البكوات خلال هذه السنوات في تدعيم تواجدهم كقوة مهيمنة على الواقع السياسى المصري.

ان النتيجة الرئيسية التي يدفع بها هذا المقال هو ان طبقة الامراء المماليك اللذين سيطروا على مقاليد الحكم الفعلى لمصر معظم سنوات الحقبة العثمانية ظهرت كنخبة المجتمع العسكرى، في ثوب مصري الطابع، يظهر هوية عربية وإسلامية، الى جانب أصله الاجنبى. تعد حيثيات نشأة البكوات بهذه الهوية مبهمة ولا يبررها سوى الدوافع السياسية للتشبه بثقافة أمراء الدولة المملوكية السابقة. من وجهة نظر الباحث تكمن المشكلة في عدم الالمام، واهمال ، تفاصيل ونتائج ثقافة وسلوك سياسى انتشر آنذاك بين نخبة المجتمع المدنى، وهو استجلاب وتنشئة العبيد البيض ثم عتقهم وتجنيدهم في فرق الجيش المصري مثلما ورد في كتب الحوليات. ورغم أن هذا السلوك تسبب في موجات من التمرد داخل الجيش، وأصبحت فرمانات منع تولية أولاد العرب لمناصب العسكر مألوفة، استمر هذا السلوك بين أوساط النخبة المدنية. ما نشير اليه هنا أن الهوية المحلية التي اتسمت بها طبقة البكوات لابد وأنها ارتبطت بهذه الثقافة التي بدأت تنتشر في الربع الأخير من القرن ١٦، في بيوت أفراد من النخبة المدنية آنذاك.

في الواقع يشوب هذه الرؤية التي يقدمها المقال عن الهوية المحلية لطبقة البكوات بعض من القصور الذى قد يفند وجاهتها، نتيجة للحدود الزمنية والمعرفية لإطار البحث. لذلك فمن الضرورى تقديم المزيد من الدراسات التاريخية حول هذه الطبقة والثقافة العامة المحيطة بها، وبشكل خاص، من اجل استكمال الرؤية التي يقدمها المقال حول البكوات، يوصى بالدراسة التاريخية حول الحقبة العثمانية بمصر، لكل من: –

١– تنشئة المماليك كثقافة مجتمعية بين نخبة القاهرة

٢– العلاقة بين طبقة البكوات والمجتمع المصري

٣– العلاقة بين النخب العسكرية وبين العلماء والمتصوفة والتجار

٤– التكوين الاجتماعي للبيوت العسكرية بالقاهرة

*** المراجع**

أولاً– المراجع العربية

ابن الوكيل، يوسف الملواني، ١٧١٩م. تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنّواب، ت: محمد الششتاوى، دار الأفاق العربية، ١٩٩٩م، القاهرة. ٢٩٥ ص.

أبو الحسن وفا، على، ١٧٠١م. تاريخ الأستاذ سيدى أبو الحسن وفا، تحقيق: بشير زين العابدين، في مجلة المؤرخ العربى، ع١٦، (ص٣٢٧–٣٦٠)، ٢٠٠٨م، القاهرة.

البكرى، محمد زين العابدين بن ابى السرور، ١٦٠٨. كشف الكربة في رفع الطلبة. تحقيق: عبد الرحيم، عبد الرحمن عبد الرحيم، ١٩٧٦ ، في دراسات في المجلة المصرية التاريخية، ع٢٣، ص ٢٩١–٣٨٤.

١٦٢١. المنح الرحمانية في الدولة العثمانية وذيله اللطائف الربانية على المنح الرحمانية. تحقيق: الصباغ، ليلى، ١٩٩٥، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبى. ٥٧٤ ص.

١٦٣٢. النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية، تحقيق عبد الرازق عبد الرازق عيسى، ١٩٩٨م، مكتبة النيل، القاهرة.

١٦٤٤. الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة، تحقيق عبد الرازق، عبد الرازق عيسى، ١٩٩٧، القاهرة.

١٦٤٥. الكواكب السائرة في اخبار مصر والقاهرة. مخطوط رقم (٧٨٤ عربى)، مكتبة باريس الوطنية، باريس. ١٧٥ ورقة. Retrieved from https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/btv1b110010884/f7.item

التوقيعى، مصطفى بن جلال الدين ، ١٥٢٥. قانون نامة مصر الذي أصدره السلطان القانوني. ترجمة و تحقيق: أحمد فؤاد متولى، مكتبة الأنجلو، ١٩٨٦م، القاهرة.

الاسحاقى، محمد بن عبد المعطى، ١٦٢١. كتاب لطائف أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول. مخطوط بخط اليد، ١٨٦٠م. ٣٩٢ ص. متاح عبر الانترنت ضمن المشاع الابداعى، وصفحة

العنوان مختوم بختم ازرق عليه التالى: وقف لله تعالى ومقره بيت السجادة البكرية.

المحبى، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد الحموي الأصل، الدمشقي، (ت ١١١١هـ). خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٤ج). دار صادر، بيروت.

الصوالحى، إبراهيم بن ابى بكر العوفى، ١٦٦٥. تراجم الصواعق في واقعة الصناجق، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن، المعهد الفرنسي للأثار الشرقية، ١٩٨٦م، القاهرة. ٢٠٨ ص.

الدمرداشى، أحمد كتخدا عزبان، ١٧٥٤. كتاب الدره المصانة في أخبار الكنانة في أخبار ما وقع بمصر في دولة المماليك من السناجق والكشاف والسبعة أوجاقات والدولة وعوايدهم والباشا الى اخر سنة ثمان، وستين، ومائة، وألف. تحقيق: عبد الرحيم، عبد الرحمن عبد الرحيم، ١٩٨٩، في (نصوص عربية ودراسات إسلامية)، مج ٢٨، المعهد الفرنسي للأثار الشرقية، القاهرة. ٢٩٤ ص.

الجزيرى، عبد القادر بن محمد بن عبد القادر بن محمد الانصارى ، (ت. ١٥٧٠م). الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحج وطريق مكة المكرمة. تحقيق: إسماعيل، محمد حسن محمد حسن ، ٢٠٠٢م، دار الكتب العلمية، القاهرة. ٢مج، ٧٣٦ص، ٥٠١ ص.

الرشيدى، أحمد ، ١٧٦٤م. حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولي إمارة الحاج، تحقيق: ليلى عبد اللطيف، ١٩٨٠م، مكتبة الخانجى، القاهرة. ٢٦٠ ص.

الجبرتى، عبد الرحمن بن حسن (ت. ١٨٢٥م). تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار (٣ج). دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٧٨م.

على بن رضوان، (ت. ١١١٣ ه). زبدة اختصار تاريخ ملوك مصر المحروسة (٩٢٢-١١٣٥ه). تحقيق: بشير زين العابدين، ٢٠٠٦، دار الفضيلة، القاهرة. ٢٥٢ ص.

عبد الغنى، أحمد شلبى، ١٧٣٧. أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، ت. عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن، ١٩٧٨، مكتبة الخانجى، القاهرة. ١٥٠ ص.

محمد بن محمود، ١٧٠١م. تاريخ مصر إبتداء من واقعة الضرب سنة ١٠٧٦ه حتى ستة ١١١٣ه. ت: بشير زين العابدين، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧. ٣١٨ ص.

ثانيا-المراجع العربية والمترجمة

الزركلى، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي (ت ١٩٧٦م). الأعلام (٨ج). دار العلم للملايين، بيروت ، ط ١٥، ٢٠٠٢.

البريدى، فاطمة يحيى زكريا، ٢٠١٥. محمد بن أبى السرور البكرى ودوره في حركة التدوين التاريخى

(٩٩٨هـ-..؟/ ١٥٨٩م-...؟). مجلة المؤرخ المصري، ع٤٦، ١٠٩-١٣٣.

أوزتونا، يلماز، ١٩٨٨. تاريخ الدولة العثمانية (٢ مج). ترجمة عدنان محمود سلمان. مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، إسطنبول.

هاثواى، جين،١٩٩٧. سياسات الزمر الحاكمة في مصر العثمانية. ترجمة الشيخ، عبد الرحمن، ٢٠٠٣، المشروع القومى للترجمة (عدد ٤١٨)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

ونتر، مايكل، ١٩٩٢م. المجتمع المصري تحت الحكم العثمانى، ترجمة: إبراهيم، محمد إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١م، القاهرة. ٢٩٢ ص.

عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم،١٩٩٠. فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى في العصر العثمانى. سلسلة تاريخ المصرين، ٣٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب. ٣٦٨ ص.

عبد اللطيف، ليلى، ١٩٧٦. ابن أبى السرور البكرى: عصره ومؤلفاته. في: بحوث في التاريخ الحديث، القاهرة.

عمر، سميرة فهمي علي. ٢٠٠١ . إمارة الحج في مصر العثمانية (١٥١٧-١٧٩٨م) . الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

ثانياً- المراجع الأجنبية

Behrens-Abouseif, Doris, 1994. Egypt's Adjustment to Ottoman Rule, Institutions, Waqf and Architecture in Cairo (16th & 17th Centuries). Leiden, The Netherlands: Brill.

Hathaway, J., 1998. Egypt in the seventeenth century. In M. W. Daly (Ed.), The Cambridge History of Egypt (pp. 34–58). chapter, Cambridge: Cambridge University Press.

Hathaway, Janeh, 1997. The Politics of Households in Ottoman Egypt: The Rise of the Qazdaglis. Cambridge University Press. . Pp. xvii + 198

Rafek, Abdul-Karim, 1975. Ibn Abi 'l-Surūr and His Work. Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London, Vol.38, No. 1, pp. 24-31. Cambridge University Press, Cambridge.

Ruth Miller, 2008. The Legal History of the Ottoman Empire. In History Compass no. 6/1, (286-296) 10.1111/j.1478-0542.2007. 00492.x

Burak, Guy, 2014. Between the Kanon of Qaytbay and Ottoman Yasaq: A Note on the Ottomans' Dynastic Law. Journal of Islamic Studies. 26. 1-23. 10.1093/jis/etu038